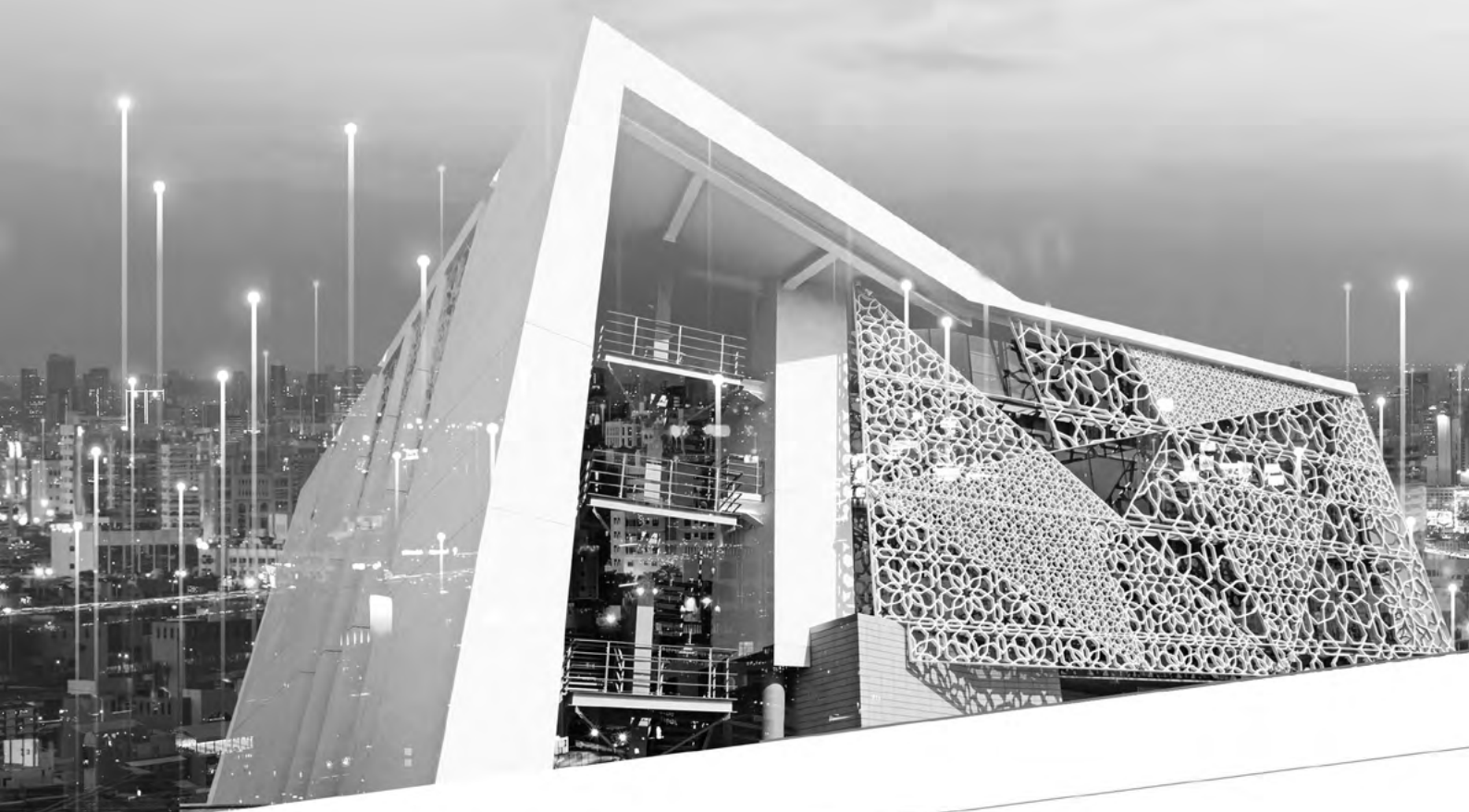


بالتميّز نخطو نحو مُستقبلٍ مُشرقٍ



كتيب المساهمين ٢٠٢٣م

**فهرس بالموضوعات المدرجة بجدول اجتماعي الجمعية العامة غير العادية
والجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي البنك المقرر إنعقادهما
يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤م**

الرقم	الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال	رقم الصفحة
١	إعلان الدعوة لإجتماعي الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي البنك.	٢
الرقم	جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية السنوية	رقم الصفحة
٢	مرفق (١) الموافقة على تجديد برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN)	٤
الرقم	جدول أعمال الجمعية العامة العادية السنوية	رقم الصفحة
٣	مرفق (٢) تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.	٩
٤	مرفق (٣) تقرير مجلس الإدارة عن تنظيم وإدارة البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.	١٥
٥	مرفق (٤) تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.	٣٥
٦	مرفق (٥) تقرير هيئة الرقابة الشرعية لميثاق ، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية، للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.	٤٧
٧	مرفق (٦) إحاطة الجمعية ببدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي تفاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنصرمة وتحديد مقدار البديل للسنة المالية الحالية.	٥٧
٨	مرفق (٧) دراسة مقترح توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ -/٣٠٠,٠٠٠ ر.ع (ثلاثمائة ألف ريال عُماني) وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والموافقة عليه.	٥٩
٩	مرفق (٨) دراسة التعاملات التي سيجريها البنك مع الأطراف ذوي العلاقة خلال السنة المالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والموافقة عليها.	٦٠
١٠	مرفق (٩) تقرير قياس أداء مجلس الإدارة عبر طرف ثالث للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.	٦٢

دعوة لإجتماعي الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية

يسر مجلس إدارة بنك مسقط "ش.م.ع.ع" دعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماعي الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية للبنك والمقرر عقدهما في تمام الساعة الثالثة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤ عبر المنصة الإلكترونية لإنعقاد الجمعيات العامة والتي يمكن الدخول إليها عبر موقع شركة مسقط للمقاصة والإيداع (www.mcd.om). وإذا لم يكتمل النصاب القانوني لإنعقاد إجتماع هذه الجمعية، سيتم عقد الإجتماع الثاني في تمام الساعة الثالثة من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٧ مارس ٢٠٢٤ عبر نفس المنصة الإلكترونية المذكورة أعلاه ، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

أولاً : الجمعية العامة غير العادية:

(١) الموافقة على تجديد برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN)، والذي وافقت عليه الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٥ مارس ٢٠١٩م، (بما في ذلك بدائل أسواق رأس المال) وإصدار أدوات مالية عالمية إضافية من المستوى ١ (أدوات AT1) والتي لن يتم إدراجها في بورصة مسقط من قبل البنك للحفاظ على الامتثال للمتطلبات التنظيمية لرأس المال السارية على البنك، وقيمة إجمالية لا تتجاوز ٢ مليار دولار أمريكي. إن برنامج EMTN وأدوات AT1 يتضمن إصدار سندات وأدوات قابلة للتداول في أسواق المال الإقليمية والدولية من خلال الاكتتاب العام أو الاكتتاب الخاص. السندات المصدرة وفقاً لبرنامج EMTN وأدوات AT1 ستكون بعمولات مختلفة وبمبالغ متفاوتة، كما ستكون في تواريخ متباينة وبشروط ائتمان مختلفة. يجب ألا يتجاوز إجمالي السندات المستحقة بعد تجديد برنامج EMTN وأدوات (AT1) ٢ مليار دولار أمريكي كما هو موضح في المرفق رقم (١).

(٢) تفويض مجلس إدارة البنك أو من يفوضه أو يفوضهم المجلس، من وقت لآخر، في تحديد والموافقة على شروط أي إصدار بموجب برنامج EMTN ، وإنشاء أية إصدارات بموجب أي برنامج بديل، وأية أداة AT1 بما في ذلك المبالغ (شاملاً مبالغ الإصدار النهائي)، العملات، وتحديد جميع التواريخ ذات الصلة، ومعايير الإفصاح، وطرق وأشكال التوزيع، ومتطلبات الإدراج والتصنيف، ومخاطبة البنك المركزي العماني والجهات الحكومية والرقابية المعنية نيابة عن البنك، وتعيين المستشارين ومقدمي الخدمات، الوثائق القانونية والتنظيمية، والشروط والأحكام التفصيلية، لكل إصدار في إطار برنامج EMTN، و أي برنامج بديل وأي أداة AT1، حسب الاقتضاء.

(٣) يحدد مجلس إدارة البنك أو ممثله المفوض أو من ينوب عنه، من وقت لآخر، فترة طرح السندات التي سيتم إصدارها بموجب برنامج EMTN، وأي إصدار بموجب أي برنامج بديل وأدوات AT1، حسب الاقتضاء، وأوقات إصدارها شريطة أن يتم طرح جميع سندات برنامج EMTN، و أي برنامج بديل وأدوات AT1، والاكتتاب فيها بالكامل خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك على تجديد إصدارها. يجب أن يكون كل إصدار في إطار برنامج EMTN وأي برنامج بديل وأي أداة AT1، حسب الاقتضاء، متاحاً للاكتتاب بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية المعنية.

ثانياً: الجمعية العامة العادية السنوية:

(١) دراسة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والموافقة عليه (المرفق رقم ٢).

(٢) دراسة تقرير مجلس الإدارة عن تنظيم وإدارة البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والموافقة عليه (المرفق رقم ٣).

(٣) دراسة تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والموافقة عليه (المرفق رقم ٤).

- (٤) إحاطة الجمعية العامة بتقرير هيئة الرقابة الشرعية لميثاق، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م (المرفق رقم ٥).
- (٥) دراسة مقترح توزيع أرباح نقدية على المساهمين بتاريخ الجمعية وذلك بمقدار ١٥,٥ بيعة للسهم الواحد والموافقة عليه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.
- (٦) الموافقة على بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي تقاضها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنصرمة وتحديد مقدار البدل للسنة المالية الحالية (المرفق رقم ٦).
- (٧) دراسة مقترح توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ /- ٣٠٠,٠٠٠ ر.ع (ثلاثمائة ألف ريال عُماني) وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م والموافقة عليه (المرفق رقم ٧).
- (٨) دراسة التعاملات التي سيجريها البنك مع الأطراف ذوي العلاقة خلال السنة المالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والموافقة عليها (المرفق رقم ٨).
- (٩) الموافقة على تقرير قياس أداء مجلس الإدارة عبر طرف ثالث للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م (المرفق رقم ٩).
- (١٠) تعيين مراقب حسابات لبنك مسقط والمراقب الشرعي الخارجي لميثاق، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية، للسنة المالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وتحديد أتعابهم ، وذلك رهنأ لموافقات الجهات الرقابية المعنية على تعيينهم.
- (١١) انتخاب عضو واحد لملء المركز الشاغر بمجلس ادارة البنك فعلى من يرغب في الترشح لعضوية مجلس الإدارة تعبئة استمارة الترشح المعدة لذلك (والتي يمكن الحصول عليها من موقع الهيئة العامة لسوق المال أو المكتب الرئيسي للبنك) وتسليمها بعد تعبئتها وتوقيعها لسكرتارية مجلس إدارة البنك مع صورة من البطاقة الشخصية للمتشرح بالنسبة للعُمانيين أو صورة من بطاقة مقيم وصورة من جواز السفر لغير العُمانيين **في موعد أقصاه الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢١ مارس ٢٠٢٤ م، ولن تقبل أي إستمارة ترشيح تقدم بعد ذلك.**
- وفقاً لضوابط انعقاد الجمعيات العامة باستخدام وسائل التقنية الحديثة الصادرة من الهيئة ، نود أن نلفت عنايتكم إلى الآتي:
- ١- يحق للشخص الإعتباري دون غيره تفويض شخص طبيعي لحضور الإجتماع المعلن عنه والتصويت على القرارات المتخذة نيابة عنه من خلال وسائل التقنية على أن يكون لهذا الشخص الطبيعي رقم مستثمر بشركة مسقط للمقاصة والإيداع.
- ٢- يبدأ التصويت على أي من البنود المطروحة على جدول الأعمال قبل تاريخ إنعقاد الجمعية بمدة لا تزيد على ثلاثة أيام وحتى إنتهاء عملية التصويت في يوم الاجتماع، وفي حالة تغيير رصيد المساهم بالزيادة أو النقصان فسيتم إلغاء عملية التصويت، ويتعين عليه إعادة التصويت مرة أخرى في يوم اجتماع الجمعية.
- في حالة وجود أية إستفسارات يرجى الإتصال بالفاضلة/سامية سالم البوسعيدي على الهاتف رقم (٢٤٧٦٧١٩٧)، البريد الإلكتروني (SamiaS@bankmuscat.com).

المستشار القانوني

آرنست و يونغ
مراقبي حسابات البنك
والمراقب الشرعي الخارجي "لميثاق"
نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (١) من جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤م

مذكرة توضيحية حول تجديد برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل بقيمة ٢ مليار دولار أمريكي (برنامج EMTN)، وبدائل أسواق رأس المال، والذي وافقت عليه الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٩م وإصدار أدوات مالية من الدرجة الأولى AT1

برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN):

يسمح البرنامج ، في جملة أمور ، بإصدار سلسلة متعددة من السندات على مدى فترة زمنية محددة. وبموجب هذا البرنامج، يمكن إصدار السندات بأجال استحقاق مختلفة، بعملات مختلفة، وبمبالغ متفاوتة ومن خلال عروض عامة أو عروض خاصة.

أدوات مالية من الدرجة الأولى AT1:

إن الأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1) هي أوراق مالية مشتركة تستفيد من معاملة رأس المال التنظيمية المحددة بموجب القانون العماني وأنظمة رأس المال (كما هو موضح أدناه). يتم التعامل مع الأدوات المالية من الدرجة الأولى AT1 كرأس مال إضافي من الدرجة الأولى. إن إصدار هذا النوع من الأدوات المالية يمنح البنك مرونة أكبر لإدارة رأسماله بأكثر الطرق كفاءة واقتصادية لصالح المساهمين.

تشير لوائح رأس المال إلى اللوائح والمتطلبات والمبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بكفاية رأس المال السارية في سلطنة عمان ، بما في ذلك تلك الخاصة بالبنك المركزي العماني (والتي تشمل ، على سبيل المثال لا الحصر، المبادئ التوجيهية للبنك المركزي العماني بشأن رأس المال التنظيمي بموجب اتفاقية بازل الثالثة الصادرة عن تعميم البنك المركزي العماني BM1114 المؤرخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣م وتعميم البنك المركزي العماني BSD/2017/BKUP/Banks/16 المؤرخ ١٦ يناير ٢٠١٧م) ، وأي تعديلات أخرى عليها.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، بلغت نسبة المستوى الأول وإجمالي كفاية رأس المال للبنك (وفقًا لمتطلبات لوائح بازل (٣) والتي اعتمدها البنك المركزي العماني) ٢٠,١٨٪ و ٢١,٢٢٪، مقارنة بمتطلبات البنك المركزي العماني من الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال من المستوى الأول وهي بنسبة ١١,٢٥٪، والحد الأدنى من نسبة رأس المال الإجمالي تبلغ ١٣,٢٥٪ (بما في ذلك الاحتياطات والرسوم الإضافية للبنك الذي يعد بنكًا محليًا ذا أهمية نظامية (Domestically systemically important bank)) ، تم تعريف البنك على أنه بنك محلي ذو أهمية نظامية في سلطنة عمان ويطلب منه الحفاظ على رأس مال إضافي بنسبة ١٪.

إن الأدوات المالية من الدرجة الأولى AT1 عند الإصدار ستشكل التزامات ثانوية بدون ضمانات بالنسبة للبنك. يجب أن تكون هذه الأدوات دائمة وليس لها تاريخ استرداد ثابت أو نهائي. لن يكون هناك حق عام في الاسترداد لحاملي هذه الأدوات المالية، ومن المتوقع أن يكون للبنك الحق في استردادها بعد فترة لا تقل عن خمس سنوات وذلك في بعض الظروف المحددة. تتطلب معايير الاسترداد موافقة البنك المركزي العماني قبل الإصدار وأي استرداد يجب أن يخضع كذلك لموافقة البنك المركزي العماني في حينه.

يجب أن يتم شطب الأدوات المالية من الدرجة الأولى AT1 بشكل دائم في حالة تأثر أحد المؤشرات المحددة لكفاية رأس المال. سيتم اتخاذ قرار الشطب من قبل البنك بالتشاور مع أو بناءً على تعليمات البنك المركزي العماني.

الحد الأقصى للمبلغ:

يقترح البنك ما يلي:

(١) تجديد برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل الحالي، والذي وافقت عليه الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٥ مارس ٢٠١٩م، لفترة أخرى مدتها خمس سنوات؛

(٢) تجديد الموافقة على إنشاء وإصدار أي برنامج بديل لمدة خمس سنوات أخرى؛ و

(٣) الموافقة على خيار إصدار الأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1) خلال خمس سنوات من تاريخ الجمعية.

إن المبلغ الإجمالي للمبالغ المستحقة (باستثناء أي قسيمة أو مدفوعات متعلقة بالفوائد، على سبيل المثال) بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) وأي برنامج بديل (كما هو موضح أدناه) و/أو الأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1)، وذلك بإجمالي ٢ مليار دولار أمريكي. يمكن جمع المبالغ من خلال إصدار واحد أو عدة إصدارات بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) وأي برنامج بديل (كما هو موضح أدناه) و/أو الأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1).

أنواع السندات/الأدوات المالية التي يمكن إصدارها:

الإصدارات ضمن برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) وأي برنامج بديل، يتم إصدارها لتلبية متطلبات التمويل العامة بما في ذلك التمويل الصديق للبيئة أو الأخضر /التمويل لخدمة المجتمع /التمويل لضمان الاستدامة، بسعر فائدة ثابت أو متغير، أو بدون فائدة، أو أي أساس آخر.

يجب استيفاء المعايير التالية لكي تصبح الأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى ((أدوات AT1) مؤهلة كرأس مال إضافي من المستوى ١:

- أدوات رأس مال دائمة وتنظيمية من المستوى الأول.
- مرتبة أدنى لكبار الدائنين.
- لا تحتوي على ميزات تعصيد.
- يمكن استيعاب الخسائر من خلال تقييد الأصول على أساس الاستمرارية. و
- إن دفع القسائم يجب أن تكون تقديرية بالكامل.

الإدراج:

قد يتم إدراج السندات التي سيتم إصدارها بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) في بورصة يورونكست دبلن أو في أي بورصة أخرى حسب ما يقرره البنك، مع عرض وإصدار وتداول السندات بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) خارج كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

قد يتم إدراج السندات التي سيتم إصدارها بموجب البرنامج البديل في بورصة يورونكست دبلن أو في أي بورصة أخرى حسب ما يقرره البنك.

قد يتم إدراج الأدوات المالية من الدرجة الأولى AT1 أو قبولها للتداول، حسب مقتضى الحال، في أي بورصة أو سوق كما يحددها البنك.

العملة :

العملات التي يمكن بها إصدار السندات بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) أو أي إصدارات بموجب أي برنامج بديل أو أدوات AT1 هي بالدولار الأمريكي واليورو وأي عملات أخرى بشرط أن تتوافق مع المتطلبات القانونية أو أي متطلبات أخرى يجوز للبنك الالتزام بها وتخضع لما قد تحدده السلطات التنظيمية ذات الصلة أو البنك المركزي العماني.

سعر الإصدار:

يجوز إصدار السندات الصادرة بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) وأي إصدارات بموجب أي برنامج بديل بأي سعر سواء تم دفعها كلياً أو جزئياً.

يجب أن يتم إصدار الأدوات المالية من الدرجة الأولى AT1 بالقيمة الاسمية والمدفوعة بالكامل.

الوضع القانوني للسندات:

يمكن التعامل مع السندات الصادرة بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) وأي إصدارات بموجب أي برنامج بديل اعتمادًا على نوع الإصدار على أنها دين أساسي غير مضمون، أو دين طويل الأجل، أو دين ثانوي أو دين غير ثانوي.

إن الأدوات المالية من الدرجة الأولى AT1 عند الإصدار تشكل التزامات ثانوية بدون ضمانات تجاه كبار دائني البنك.

خيار البيع والشراء:

يجوز للبنك سداد كامل مبلغ السندات أو أي جزء منها قبل تاريخ الاستحقاق، ويجوز لحامل السندات إعادته إلى البنك مقابل قيمتها المقررة قبل تاريخ الاستحقاق، وفقاً لشروط الاكتتاب في الإصدارات ذات الصلة بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) و/أو أي برنامج بديل يخضع للمبادئ التوجيهية التنظيمية.

لن يكون هناك حق عام في الاسترداد لحاملي الأدوات المالية من الدرجة الأولى AT1، و يحق للبنك استردادها بعد فترة لا تقل عن خمس سنوات في ظروف محددة معينة. تتطلب معايير الاسترداد موافقة البنك المركزي العماني قبل الإصدار وأي استرداد يجب أن يخضع لموافقة البنك المركزي العماني في حينه.

تواريخ الاستحقاق:

بالنسبة للإصدارات ضمن برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) و/أو أي برنامج بديل، قد لا يكون هناك حد أدنى لتواريخ الاستحقاق. تعتمد تواريخ الاستحقاق على عملة الإصدار المعني بعد الامتثال للمتطلبات القانونية المعمول بها والامتثال لتوجيهات السلطات التنظيمية المعنية والبنك المركزي العماني.

يجب أن تكون الأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1) دائمة بدون تاريخ استحقاق محدد.

حجم الإصدار:

إن أي عملية إصدار للسندات تخضع لقرار مجلس إدارة البنك أو ممثليه أو من ينوب عنهم ضمن نطاق التفويض من وقت لآخر مع الامتثال لموافقات البنك المركزي العماني.

البرامج البديلة لأسواق رأس المال:

أقر مجلس إدارة البنك في عام ٢٠١٩م أن الظروف قد تستلزم، أو قد يصبح من المفيد للبنك بأن يأخذ في الاعتبار، جمع التمويل من خلال برامج أو معاملات أسواق رأس المال الأخرى (أي برنامج بديل) خارج برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل (برنامج EMTN). وقد يكون من الضروري أيضاً التماس عرض وإدراج برنامج بديل واحد أو أكثر.

إذا تم تقديم أي عرض من خلال برنامج بديل، فيجب أن يظل ضمن حد الاقتراض البالغ ٢ مليار دولار أمريكي إجمالاً مع برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN). وبناءً على ذلك، يجب تعديل أي عرض أو حد خاص لبرنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) و/أو أي برنامج بديل لضمان بقاء إجمالي برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) مع جميع البرامج البديلة ضمن حد ٢ مليار دولار أمريكي.

يطلب مجلس إدارة البنك من الجمعية العامة غير العادية النظر في الموافقات المقدمة والمسائل المنصوص عليها في هذا المرفق (١) والتي يجب النظر فيها ضمن جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحد الأقصى للمبلغ، وأنواع السندات التي يمكن إصدارها، والإدراج، والعملة التي تصدر بها السندات، وسعر الإصدار، والوضع القانوني للسندات، وخيار البيع والشراء، وتواريخ الاستحقاق، وحجم الإصدار، وفترة عرض السندات وتوقيت الإصدار حيث يجب أن تنطبق بالتساوي على أي برنامج بديل كما هو الحال مع برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN).

فترة العرض وتوقيت الإصدار:

يجب على مجلس إدارة البنك أو ممثليه المفوضين، من وقت لآخر، تحديد شروط العرض ومواعيد إصدار السندات والأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1)، بشرط أن يتم الاكتتاب بجميع السندات الصادرة بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN)، أو أي برنامج بديل، والأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1) بالكامل خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية.

أسباب تجديد برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) وتجديد الموافقة على البرامج البديلة وإصدار الأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1).

تم إنشاء برنامج (EMTN) بناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك التي عقدت في ٣٠ مارس ٢٠٠٤م. وقد أعاد البنك إطلاق برنامج (EMTN) في عام ٢٠١٠م بحد أقصى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، ثم زاد حجم برنامج (EMTN) إلى مليار دولار أمريكي في مارس ٢٠١٩م. وبموجب هذا المقترح، يخطط البنك لتجديد البرنامج الحالي الذي تمت الموافقة عليه في اجتماع الجمعية الغير عادية للمساهمين في ٢٥ مارس ٢٠١٩م. وستمكن موافقة المساهمين البنك من مواصلة إصدار السندات في إطار برنامج وأي برنامج بديل إذا كان مناسباً لدعم أنشطة الإقراض لديه.

وقد فوضت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في عام ٢٠١٩م مجلس الإدارة بتحديد حجم وتاريخ وشروط الاكتتاب لكل إصدار، على أن يتم طرح السندات والاكتتاب فيها بالكامل خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين.

كفاية رأس المال هي قدرة البنك على مواجهة أي حالات طارئة دون المساس بمصلحة المودعين وتوفير الائتمان عبر الدورات المختلفة للأعمال. ويساعد رأس المال الكافي فيما يتعلق بمخاطر أصول البنك على تعزيز الاستقرار المالي وثقة مختلف الأطراف ذات العلاقة والدائنين في البنك. كما أن إصدار الأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (AT1) يوفر للبنك مرونة أكبر في إدارة رأس ماله بطريقة فعالة واقتصادية.

بالإضافة إلى موافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك على تجديد برنامج EMTN، وتجديد الموافقة على إنشاء برامج بديلة وإصدار أدوات AT1، سيتم الحصول على موافقة مجلس إدارة البنك والهيئات التنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك البنك المركزي العماني، عند الضرورة، للإصدارات في إطار برنامج EMTN وأي برنامج بديل وإصدار أي أدوات AT1.

سيعتمد قرار إصدار أدوات AT1 (بأي شكل من الأشكال) أو الاستفادة من برنامج بديل على عدد من العوامل بما في ذلك التكلفة وتكرار الإصدار والمرونة، حيث لن يقوم البنك بإعداد برامج إضافية إلا إذا احتاج إلى إصدارها بشكل متكرر في إطار هذا البرنامج. بالإضافة إلى التكلفة والوقت الذي يتم توفيره عند وجود برنامج جاهز لأي إصدار جديد، يفوق أي عمل إضافي وتكلفة عند وضع برنامج جديد وأيضاً إجراء التحديث السنوي الذي تتطلبه البرامج، إذا رغب المصدر في الاستمرار في استخدامه.

ستستفيد أي برامج إضافية سيتم إعدادها من الإفصاح الحالي في (برنامج EMTN) ومن المتوقع أن يتمكن البنك من الاستفادة من الإفصاحات الحالية وبالتالي توفير الوقت الإداري والتكاليف القانونية للبنك بشكل كبير.

فوائد إصدار السندات والأدوات المالية الإضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1) للبنك:

إن إصدار السندات بموجب (برنامج EMTN) و/أو أي برنامج بديل سيسهل على البنك تلبية احتياجاته من النقد الأجنبي من الأسواق المالية العالمية. ومن شأن استمرار إدراج وتحديث النشرة الأساسية لبرنامج EMTN أن يمكن البنك، من بين أمور أخرى، من إصدار سندات بشكل متتالي وعلى مراحل منتظمة، دون الحاجة إلى إعداد وإعادة تقديم جميع مستندات المعاملات ذات الصلة، بما في ذلك نشرة الإصدار الأساسية في استمارات جديدة عند حدوث كل إصدار، بشرط أن يظل المبلغ الإجمالي للسندات المعروضة ضمن إجمالي مبلغ الإصدار وفقاً لمستندات المعاملة المسجلة مسبقاً بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN). وبالتالي، تنفيذ الإصدارات الجديدة بكفاءة أكبر مما يوفر الوقت والموارد والتكاليف للبنك بما في ذلك ما يتعلق بإعداد المستندات القانونية قبل الإصدار.

وسيساعد إصدار السندات في إطار برنامج (EMTN) و/أو أي برنامج بديل البنك على دعم موارده واحتياجاته بالدولار الأمريكي لأنشطة الإقراض.

ومن شأن إصدار السندات في إطار برنامج (EMTN) و/أو أي برنامج بديل أن يعزز اسم البنك في الأسواق المالية العالمية.

من المهم التحلي بالمرونة للاستجابة بسرعة للطلب في السوق والمتطلبات التنظيمية. ويهدف البنك إلى تعظيم قيمة المساهمين من خلال هيكل رأسمالي مثالي يحمي مصالح الأطراف المعنية في الأوضاع الصعبة، ويوفر مساحة كافية للنمو مع تلبية المتطلبات التنظيمية، وفي الوقت نفسه يعطي عائداً معقولاً للمساهمين.

لدى البنك سياسة رأسمالية استشرافية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الحالية والنمو المخطط وتقييم المخاطر الناشئة للفترة المتوقعة.

توصية مجلس الإدارة:

وعليه فإن مجلس إدارة البنك يقترح على ويوصي الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك بالموافقة على ما يلي :

من وقت لآخر، تفويض مجلس إدارة البنك أو أي شخص يفوضه المجلس من وقت لآخر، لمدة 0 سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية، وذلك للقيام بالأدوار الموضحة أدناه، مع أية أمور أخرى، شريطة التأكد من الحصول على الموافقات اللازمة من البنك المركزي العماني والتصريف وفقاً لأي متطلبات تنظيمية أو قانونية مرتبطة بالبنك أو مرتبطة ببرنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) و/أو أي برنامج بديل و/أو أي أدوات مالية إضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1)، وذلك كما يرد أدناه:

1. تجديد وتحديث برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) على أساس سنوي أو على أي أساس دوري آخر حسب الضرورة وذلك خلال 0 سنوات من موافقة الجمعية العامة غير العادية، والموافقة على شروط وأحكام أي تجديد/تحديث في البرنامج.
2. إنشاء وإصدار وتحديث دوري لأي برنامج بديل حسب الضرورة خلال 0 سنوات من موافقة الجمعية العامة غير العادية والموافقة على شروط وأحكام أي برنامج بديل، مع التغييرات أو التعديلات (إن وجدت) ;
3. إصدار أدوات مالية إضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1) لأغراض رأس المال التنظيمي سواء ضمن برنامج أو على أساس مستقل عالمياً خلال 0 سنوات من موافقة الجمعية العامة غير العادية والموافقة على شروط وأحكام أي أداة مؤهلة لتكون أدوات مالية إضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1) مع التغييرات أو التعديلات، (إن وجدت)؛
4. إصدار سندات/أوراق مالية والحصول على وجمع تمويل يصل مجموعها إلى ٢ مليار دولار أمريكي، في إطار برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) و/أو برنامج بديل و/أو أدوات مالية إضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1) (على أساس الإصدارات القائمة)، مع تقديم جميع العروض والإكتتابات خلال 0 سنوات من موافقة الجمعية العامة غير العادية على التجديد؛ و
5. تحديد جميع الشروط الأساسية والموافقة عليها بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توقيت الإصدار وحجم الإصدار وتاريخ الإصدار وعملة الإصدار وشروط الاكتتاب والتسعير والإدراج وإجراءات التصنيف وإنجاز كل ما له صلة ببرنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل (برنامج EMTN) و/أو أي برنامج بديل و/أو أي أدوات مالية إضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1) لجميع الإصدارات المقترحة بموجب برنامج EMTN و/أو أي برنامج بديل و/أو أي أدوات مؤهلة لتكون أدوات مالية إضافية من الدرجة الأولى (أدوات AT1).

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيدي
أمين سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (٢) من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للمساهمين المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤م

تقرير رئيس مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٣م

المساهمون الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالياباة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أعرض النتائج المالية المشجعة التي حققها البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، فقد واصل البنك أداءه الجيد للمحافظة على مركزه الريادي في قطاع الخدمات المصرفية في سلطنة عُمان.

الاقتصاد العماني

شهدت سلطنة عُمان خلال عام ٢٠٢٣م العديد من التطورات والإنجازات التي عززت أداء الاقتصاد العماني بشكل ملحوظ ورفع المستوى المعيشي للمواطنين. وجاء تحقيق هذه الإنجازات تماشيًا مع الأولويات الوطنية المحددة في خطة التنمية الخمسية العاشرة والأهداف الاستراتيجية لرؤية عُمان ٢٠٤٠، حيث نجحت السلطنة في تحويل عجز الميزانية المقدر ١,٣ مليار ريال عماني في عام ٢٠٢٣م إلى فائض قدره ٩٣١ مليون ريال عماني. علاوة على ذلك، ارتفعت الإيرادات العامة إلى ١٢,٢١٣ مليار ريال عماني في عام ٢٠٢٣م، مسجلة بذلك زيادة قدرها أكثر من ملياري ريال عماني مقارنة بالميزانية المعتمدة للعام نفسه وفق ما أعلنت عنه وزارة المالية. كما نجحت الحكومة أيضًا في تخفيض الدين العام بصورة ملحوظة من ١٧,٦ مليار ريال عماني إلى ١٥,٢ مليار ريال عماني من خلال سداد ما يقرب من ٢,٤ مليار ريال عماني، مما أسهم في توفير ١٤٠ مليون ريال عماني من تكاليف خدمة الدين العام، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابًا على جميع جوانب التنمية في السلطنة.

الاستعراض المالي

حقق بنك مسقط نتائج ممتازة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وذلك بفضل استراتيجياته الاستباقية التي تركز على خدمة الزبائن ونمو الأعمال والكفاءة، والتي ساهم في تحقيقها تحسن الظروف الاقتصادية والتجارية في سلطنة عُمان من خلال زيادة أسعار النفط وتحقيق فائض مالي لسنوات متتالية بسبب الرؤية الحديثة للحكومة والإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية. وحافظ البنك على موقعه الريادي في السوق محققًا نسبة تزيد عن (٣٣٪) عبر جميع مؤشرات الأداء الرئيسية. وأظهرت الأعمال الأساسية نموًا ملحوظًا، كما ظلت مستويات التمويل والسيولة وكفاية رأس المال للبنك جيدة وأعلى بكثير من المعايير التنظيمية.

حقق البنك ربحًا صافيًا قدره (٢١٢,٤٥) مليون ريال عماني مقارنةً بالربح الصافي البالغ (٢٠٠,٧٥) مليون ريال عماني للفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢م، بزيادة نسبتها (٥,٨٪)، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تحسن الأداء التشغيلي.

بلغ صافي إيرادات الفوائد من الأعمال المصرفية التقليدية وإيرادات التمويل الإسلامي (٣٧٤,٨٢) مليون ريال عماني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م مقارنةً بمبلغ (٣٤٤,٨٦) مليون ريال عماني للفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢م، أي بزيادة نسبتها (٨,٧٪). وقد نجح البنك في إدارة الأصول والسيولة خلال العام، مما أدى إلى زيادة صافي إيرادات الفوائد.

بلغت الإيرادات الأخرى (١٣٨,٠) مليون ريال عماني في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م مقارنةً بمبلغ (١٣٥,١٨) مليون ريال عماني لذات الفترة من العام ٢٠٢٢م، أي بزيادة نسبتها (٢,١٪). وبعدم احتساب إيرادات استثنائية من بيع استثمارات والتي بلغت حوالي ٨ ملايين ريال عماني خلال عام ٢٠٢٢م، ارتفعت الإيرادات الأخرى بنسبة (٨,٦٪) مقارنة بالعام السابق، مدفوعة بمختلف مجالات الأعمال داخل البنك.

بلغت مصروفات التشغيل خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م (١٩٦,٣٩) مليون ريال عماني مقارنةً بمبلغ (١٨٤,٥٢) مليون ريال عماني لذات الفترة من العام ٢٠٢٢م، أي بزيادة نسبتها (٦,٤٪).

خَصَّ البنك مبلغًا وقدره (٦٤,٦٦) مليون ريال عماني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لمجابهة صافي تعثر القروض و الخسائر المحتملة الأخرى مقابل صافي مخصصات بلغت (٥٩,٩٤) مليون ريال عماني لذات الفترة من العام ٢٠٢٢م. واصل البنك اتباع نهجه القوي ونظريته الاستباقية بخصوص جودة الأصول ومستويات المخصصات، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ارتفع إجمالي مخصصات البنك بمعدل ١,٦ مرة أعلى من القروض المتعثرة مما يوفر تغطية قوية للمخصصات.

سجل صافي محفظة القروض والسلفيات والتي تشمل التمويل الإسلامي ارتفاعًا بنسبة (٤,٩%) لتصل إلى (٩,٨٧٧) مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ (٩,٤١٧) مليون ريال عماني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، حيث كان هذا النمو في القروض والتمويل مدفوعًا بالنمو في قطاع الشركات والأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية.

ارتفعت إيداعات الزبائن والتي تشمل إيداعات زبائن الصيرفة الإسلامية بنسبة (٩,١%) لتصل إلى (٩,٤٣٨) مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ (٨,٦٤٧) مليون ريال عماني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م. وبواصل بنك مسقط تحسين قاعدة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير من خلال استقطاب مزيد من ودائع الطلب والادخار إضافة إلى الودائع لأجل. وبلغت نسبة الودائع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدى البنك ٦٣% من إجمالي ودائع الزبائن في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

بلغ العائد الأساسي للسهم (٠,٠٢٥) ريال عماني في عام ٢٠٢٣م مقابل (٠,٠٢٦) ريال عماني في عام ٢٠٢٢م. وسجّل العائد على حقوق المساهمين زيادة من (١٠,٤٥%) في عام ٢٠٢٢م إلى (١٢,٦٩%) في عام ٢٠٢٣م، ويرجع ذلك إلى زيادة صافي أرباح البنك إضافة إلى الفوائد الإيجابية المتحققة نتيجة لعملية تحسين رأس المال التي أكملها البنك بنجاح خلال نوفمبر ٢٠٢٢م. واستقر معدل كفاية رأس المال للبنك عند مستوى جيد بنسبة (٢١,٢٢%) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بعد تخصيص توزيعات الأرباح المقترحة لعام ٢٠٢٣م مقابل الحد الأدنى المطلوب وفقًا للوائح بازل ٣ الصادرة عن البنك المركزي العماني والبالغ (١٣,٢٥%).

للعام ٢٠٢٣م أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة (١٥,٥%) كأرباح نقدية، وبالتالي سيحصل المساهمون على أرباح نقدية قدرها (٠,١٥٥) ريال عماني لكل سهم وذلك بإجمالي ١١٦,٣٤٩ مليون ريال عماني على رأس مال البنك الحالي. تخضع توزيعات الأرباح النقدية المقترحة للموافقة الرسمية للجمعية العامة السنوية للمساهمين.

المبادرات الاستراتيجية والتطورات الرئيسية

واصل البنك العمل بنجاح للحفاظ على أداءٍ ثابتٍ في جانب التميز والابتكار محققًا بذلك تقدمًا ملحوظًا على الرغم من التحديات. وإيمانًا منه بأهمية التحول الرقمي، استثمر البنك في خدمات رقمية حديثة لتعزيز الكفاءة التشغيلية وإثراء تجربة الزبائن. وواصل التزامه بتطوير بنيته التحتية الرقمية، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف النقال، حيث تجاوز ١,٨ مليون مستخدم بحلول الربع الرابع من العام، مقارنة بنحو ١,٤ مليون مستخدم في العام السابق. فضلًا عن ذلك، شهد البنك نموًا بنسبة ٣٢% في المعاملات التي تم إجراؤها عن طريق أجهزة نقاط البيع.

ومن خلال الجهود المشتركة مع الزبائن الكرام من الشركات والمؤسسات في جانب استراتيجيات التحول الرقمي لعمليات الدفع والتحويل وإدارة السيولة، تمكّن البنك من إنجاز معاملات عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات بقيمة تجاوزت ١١ مليار ريال عماني خلال العام.

حافظ بنك مسقط على موقعه الريادي في مجال تمويل المشاريع و هيكله التمويل متسلّمًا بخبرته ومسيرته الطويلة في القطاع المصرفي إضافة إلى إجراءات الحيطة والحذر المتبعة لتلبية احتياجات التمويل طويل الأجل لمختلف المشاريع في قطاعات رئيسية مثل النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة المتجددة والتصنيع والاتصالات والعقارات والطيران والطاقة والمياه.

قام البنك أيضًا بتمويل مشروعين للطاقة الشمسية بسعة إجمالية تبلغ ١٠٠٠ ميغاواط في ولاية منح بمحافظة الداخلية، يتم تطويرهما من قبل شركات عالمية مرموقة، حيث يأتي ذلك دعمًا لجهود السلطنة المبذولة من أجل تحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠م، وتأكيدًا لدور بنك مسقط الريادي بصفته الخيار الأول لتمويل مثل هذه المشاريع في السلطنة.

بالإضافة إلى ذلك، لعب البنك هذا العام دورًا محوريًا بصفته مستشارًا ماليًا ومنسقًا عالميًا مشتركًا ومدير الإصدار للاكتتاب العام الأولي لشركة أوكيو لشبكات الغاز، وهو أكبر اكتتاب عام مدرج في بورصة مسقط، حيث بلغت قيمة الطرح الأولي ما يقرب من ٧٤٩ مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل ٢٨٨ مليون ريال عُمان).

وخلال عام ٢٠٢٣، توسعت الاستثمارات الخاصة للبنك بصورة جيدة، مدعومة بالاستثمارات في جهات الإصدار المحلية والإقليمية ذات الجدارة الائتمانية، محافظة بذلك على أداء قوي على الرغم من تقلب السوق وزيادة تكلفة التمويل. وتمكنت دائرة الأصول من إدارة أصول بقيمة ٢,٧٥ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام ٢٠٢٣م، والتي تلبى في المقام الأول احتياجات المستثمرين من المؤسسات الكبيرة والشركات والمستثمرين الأفراد. ونتيجة لذلك سجل زيادة في الأصول الخاضعة للإدارة بنسبة ١٤٪ مقارنة بالعام السابق، وهو إنجاز ملحوظ نظرًا للتقلبات المستمرة في بيئة الاستثمار.

وتأكيدًا على التزامه بتقديم طول مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، واصل ميثاق للصيرفة الإسلامية من بنك مسقط سعيه للمحافظة على مكانته الرائدة في القطاع ومواكبة التطورات التقنية الحديثة، حيث تمكّن في عام ٢٠٢٣م من تحقيق إنجاز مهم في جانب التحول الرقمي من خلال الانتقال بسلاسة من النظام المصرفي السابق المعمول به إلى نظام (Temenos Transact T٢٤) الحديث، ويؤكد هذا التحول على التزام ميثاق بتعزيز مفهوم الابتكار في مجال التكنولوجيا الحديثة، وضمان تلبية احتياجات وتطلعات زبائن الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة، وخفض التكاليف التشغيلية بشكل ملحوظ، إضافة إلى تعزيز سرعة وصول الخدمات إلى السوق. كما وسّع ميثاق شبكته المصرفية لتصل إلى ٢٨ فرعًا في مختلف المحافظات بحلول نهاية عام ٢٠٢٣م، مما عزز مكانته الرائدة في قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

واصل بنك مسقط تنفيذ خطته واستراتيجياته لتعزيز الشمول المالي هذا العام من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية في كل أنحاء السلطنة. وفي هذا الإطار، عزز البنك شبكة فروعه البالغ عددها أكثر من ١٨٠ فرعًا بتوفير أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي والأجهزة متعددة الاستخدامات وأجهزة الخدمة الذاتية وطابعات الكشوفات والتي ارتفع عددها هذا العام لتصل أكثر من ٨٥٠ جهازًا. والتزامًا منه بتسهيل وصول الخدمات للزبائن من ذوي الإعاقة، نفذ البنك خطة تطوير استراتيجية مصممة خصيصًا لتقديم خدمات وتسهيلات مصرفية متنوعة، حرص من خلالها على تسهيل وصول الأفراد من ذوي الإعاقة للخدمات من خلال عدد من أجهزة الصراف الآلي التفاعلية، وكذلك توفير مداخل وممرات ومواقف سيارات ومكاتب استقبال، بالإضافة إلى مناطق انتظار، وسلالم ومصاعد مخصصة لهذه الفئة.

وفي إطار سعيه للحفاظ على موقعه الريادي في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، واصل بنك مسقط في عام ٢٠٢٣م تنفيذ العديد من البرامج و المبادرات المتنوعة والاستدامة التي تشمل قطاعات الشباب والرياضة والاقتصاد والتعليم والبيئة والمجتمع.

ففي مجال دعم الرياضة والشباب، واصل البنك تنفيذ برنامجه السنوي "الملاعب الخضراء" بهدف تعزيز البنية التحتية لملاعب الفرق الأهلية الرياضية المنتشرة في كافة أنحاء السلطنة، وقدم خلال هذا العام الدعم لعشرين فريقًا جديدًا، ليصل بذلك العدد الإجمالي للفرق التي حصلت على دعم البرنامج منذ إنطلاقه إلى ١٨٣ فريقًا رياضيًا أهليًا في جميع أنحاء البلاد.

وفي جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واصلت أكاديمية الوثبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مبادراتها الناجحة على مدار العام حيث احتفل البنك بتخريج ٢٣ من رواد الأعمال الذين أكملوا البرنامج المتقدم بنجاح خلال ٢٠٢٣. كما نظم البنك سوق الوثبة الرمضاني بمشاركة أكثر من ١٦٠ من رواد الأعمال العمانيين الذي قاموا بعرض مجموعة واسعة من المنتجات.

وواصل البنك شراكته مع جمعية المحامين العمانية في تنفيذ مبادرة "فك كربة" السنوية، حيث قدم الدعم المالي لحل ٢١١ قضية تتعلق بمواطنين ممن عليهم أوامر حبس منفضة أو قيد التنفيذ نتيجة مطالبات مالية مترتبة عليهم جراء قضايا (مدنية - تجارية - شرعية - عمالية) غير المسجلة في قضايا البنوك أو المؤسسات المالية.

ومن ضمن البرامج الأساسية التي ينفذها البنك في مجال الخدمة المجتمعية يحقق برنامج "تضامن" الذي يتم تنفيذه بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية نجاحات كبيرة في مجال دعم أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود. فخلال عام ٢٠٢٣م، استفاد من البرنامج ٢٠٦ أسرة موزعة على مختلف المحافظات ليصل بذلك إجمالي الأسر المستفيدة من البرنامج ٢٠٠٠ أسرة حتى الآن.

وعلى مدار عام ٢٠٢٣م، حافظ بنك مسقط على ريادته في تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للزبائن على المستويين الفردي والمجتمعي. ولتعزيز الثقافة المالية، واصل البنك تقديم برنامج الثقافة المالية المتمثلة في عيادة "إرشاد للاستشارات المالية" وبرنامج "ماليات" وهي برامج مجانية مخصصة لتعزيز الثقافة المالية وتقديم التوجيه والإرشاد المالي للأفراد من مختلف الفئات العمرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وانطلاقاً من سعيه للتوعية بمخاطر الاحتيال، قام البنك بمواصلة تنفيذ الحملة التوعوية للحد من جرائم الاحتيال الإلكتروني المالي.

الجوائز التقديرية

إشادةً بالدور الريادي الذي يقوم به بنك مسقط في القطاع المصرفي، حَقَّقَ البنك في عام ٢٠٢٣م، إنجازات بارزة أُكِّدت على الدور الذي يقوم به البنك في تعزيز وتطوير دور القطاع فقد حصل خلال هذا العام على العديد من الجوائز المرموقة من مؤسسات عالمية، وشملت هذه الجوائز جائزة أفضل بنك رقمي للشركات من (Global Finance)، وجائزة أفضل بنك في مجال تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في سلطنة عُمان من (Euromoney)، وجائزة سيفنتشر للفخامة وذلك عن دور البنك في الخدمات التي يقدمها لزبائن أصاله للأعمال المصرفية المميزة. بالإضافة إلى ذلك، تم تكريم بنك مسقط بجائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة من مؤسسة (EMEA Finance) وتم تكريمه بالجائزة الذهبية للابتكار المصرفي للشركات وذلك عن خدمة فوركس الديناميكية في حفل توزيع جوائز (Infosys Finacle Innovation Awards) للعام ٢٠٢٣م.

وفي جانب الصيرفة الإسلامية، حصل ميثاق على عدة جوائز مرموقة في عام ٢٠٢٣م، تضمنت جائزة الريادة في السوق من قبل جوائز التمويل الإسلامي العالمية (GIFA) للعام الثاني على التوالي، وجائزة العلامة التجارية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية في عُمان لعام ٢٠٢٣م من مؤسسة (Global Brands)، وجائزة الابتكار في خدمات الصيرفة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة (Global Business Outlook). بالإضافة إلى ذلك، حصل ميثاق على جائزة أفضل بنك إسلامي رقمي في السلطنة لعام ٢٠٢٣م من مؤسسة (Global Finance).

شكر وتقدير

تميّز عام ٢٠٢٣م بتحقيق إنجازات كبيرة وذلك بفضل الجهود المشتركة والعمل الدؤوب الذي يقوم به البنك في مختلف المجالات، متطلعين في المرحلة المقبلة إلى مواصلة رحلة النمو والعمل الجاد لتحقيق التقدم ومسترشدين بمبادئ الشفافية والنزاهة والإبداع. لذا وبالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسعدني أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى المساهمين على الثقة التي أولوها للبنك، وإلى كل من البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال على جهودهم المستمرة لتعزيز وجود بيئة عمل ديناميكية في القطاع المصرفي والمالي في السلطنة، والذي من شأنه أن يساعدنا على الازدهار وتلبية احتياجات زبائننا بشكل أفضل والحفاظ على دورنا كشريك مصرفي موثوق به في الحاضر والمستقبل. كما نود أن نعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - على قيادته الحكيمة نحو النهضة المتجددة التي تعيشها سلطنة عمان نتيجة لرؤيته المستنيرة وتوجيهاته الحكيمة.

والله ولي التوفيق،،،

خالد بن مستهيل المعشني

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإجراءات المتفق عليها بشأن الحقائق المكتشفة إلى مساهمي بنك مسقط ش.م.ع.ع. فيما يتعلق بتقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع.

النطاق والغرض

لقد قمنا بإنجاز الإجراءات المبينة أدناه والمتفق عليها معكم طبقاً لتعميم الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/٤/٢٠١٥ المؤرخ في ٢٢ يوليو ٢٠١٥، بشأن تقرير مجلس الإدارة حول حوكمة الشركات ("التقرير") لبنك مسقط ش.م.ع.ع. ("البنك" أو "الطرف المُكلف") كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وحول تطبيقه لممارسات حوكمة الشركات وفقاً لتعديلات الهيئة العامة لسوق المال بخصوص ميثاق حوكمة الشركات الصادر بمقتضى التعميم رقم خ/١٠/٢٠١٦ المؤرخ في ١ ديسمبر ٢٠١٦ (يشار إليها معاً بـ "الميثاق") ("موضوع التقرير").

الاستخدام المقيد

لقد أعد تقرير الإجراءات المتفق عليها فقط للغرض المبين في الفقرة الأولى الواردة بهذا التقرير ولمعلوماتكم وليس لهدف استخدامه لأي غرض آخر. يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير حوكمة الشركات المرفق للبنك والذي سيتم إدراجه في التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ولا يمتد لأية بيانات مالية لبنك مسقط ش.م.ع.ع.، مأخوذة ككل.

مسؤوليات مجلس الإدارة

لقد أقر مجلس الإدارة بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة لغرض المهمة ويقع على عاتقه مسؤولية تحديد محتويات التقرير والتأكد من امتثالها للميثاق والذي تم على أساسه تنفيذ الإجراءات المتفق عليها. ويقع على عاتق البنك ومجلس إدارته فقط مسؤولية كفاية هذه الإجراءات.

مسؤوليات المسؤول عن تنفيذ الإجراءات

لقد قمنا بتنفيذ مهمة الإجراءات المتفق عليها وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة ٤٤٠٠ (المعدل)، مهام الإجراءات المتفق عليها. تتضمن مهمة الإجراءات المتفق عليها قيامنا بتنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع البنك وإعداد تقرير حول الحقائق والتي تمثل النتائج الفعلية للإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها. إننا لا نقوم بإجراء أي تعهد يتعلق بمدى تناسب أو كفاية الإجراءات المتفق عليها المبينة أدناه سواء للغرض الذي تم لأجله طلب إعداد تقرير الإجراءات المتفق عليها أو لأي غرض آخر.

لا تمثل الإجراءات المتفق عليها مهمة تدقيق. وبالتالي، فإننا لا نعبر عن رأي أو نتيجة تأكيد. ولو كنا قد قمنا بتنفيذ إجراءات إضافية، لكان من الممكن أن يسترعي انتباهنا أمور أخرى وكنا سنرفعها إليكم في تقريرنا.

استقلاليتنا ورقابة الجودة

إننا ملتزمون في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها بالمتطلبات الأخلاقية الواردة في ميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين ("الميثاق") ومتطلبات الاستقلالية طبقاً لمتطلبات الاستقلالية ذات الصلة. إننا مراقب الحسابات المستقل للبنك وبالتالي فإننا أيضاً ملتزمون بمتطلبات الاستقلالية الواردة في الميثاق والتي تسري في سياق تدقيق البيانات المالية.

تقوم مكاتبنا بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، إدارة الجودة للشركات والذي يتطلب تصميم وتنفيذ واتباع نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والرقابية المطبقة.

تقرير الإجراءات المتفق عليها بشأن الحقائق المكتشفة
إلى مساهمي بنك مسقط ش.م.ع.ع. فيما يتعلق بتقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع. (تابع)

بيان الإجراءات المنفذة

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المبينة أدناه والتي تم الاتفاق عليها معكم بشأن امتثال التقرير للميثاق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

ولقد اشتملت إجراءاتنا ونتائجنا ما يلي:

الرقم	الإجراءات	الحقائق المكتشفة
(أ)	حصلنا على تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة وقمنا بالتحقق من أن تقرير البنك يتضمن كحد أدنى، كافة البنود التي اقترحتها الهيئة العامة لسوق المال، على النحو المفصل في الملحق ٣ من الميثاق وذلك بمقارنة التقرير مع تلك المحتويات المقترحة في الملحق ٣.	لا توجد أي استثناءات.
(ب)	حصلنا على تفاصيل بشأن جوانب عدم الامتثال للميثاق التي حددها البنك كما جاء في محاضر اجتماعات مجلس إدارة البنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. لم يحدد مجلس إدارة البنك أي جوانب لعدم الامتثال للميثاق.	لا توجد أي استثناءات.



٢٨ فبراير ٢٠٢٤
مسقط

مرفق رقم (٣) من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للمساهمين المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤م

تقرير تنظيم وإدارة البنك ٢٠٢٣م

يلتزم بنك مسقط التزاماً راسخاً بدعم أفضل ممارسات حوكمة الشركات، بكل السبل. إذ يؤمن البنك أن حوكمة الشركات الناجحة تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية فقط، بل يقوم باعتماد أفضل الممارسات العالمية وتحديد معايير النجاح في المجال الذي يخدمه من الناحية النظرية والعملية. وباعتباره مشاركاً نشطاً في الاقتصاد الوطني، يتعامل البنك بانتظام مع مختلف أصحاب المصلحة بدءاً من زبائنه والجهات التنظيمية والموظفين والمستثمرين والموردين ومختلف الجهات الحكومية والمجتمع ككل، لذلك من الضروري أن يسعى البنك جاهداً نحو تحقيق أعلى معايير جودة حوكمة الشركات، من خلال الالتزام بمجموعة من القيم الأخلاقية والمؤسسية التي تعزز الشفافية والمسؤولية عند تعامله مع كافة أصحاب المصلحة.

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، ظلت ممارسات حوكمة الشركات في بنك مسقط تتطور بشكل مستمر بالامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية مع الاستجابة لمتطلبات مختلف الأطراف المعنية بأعمال البنك كما يسعى البنك بشكل مستمر للحفاظ على تميزه من خلال تبني استراتيجيات تعمل على تعزيز رضى زبائنه ومساهميه على حد سواء. كما يركز مجلس إدارة البنك على تعزيز حوكمة الشركات في البنك من خلال الالتزام بالعمل بطريقة صحيحة ومهنية من الناحية التجارية، مع تحمّل المسؤولية أمام الأطراف المعنية. وتشارك الإدارة التنفيذية بالتعاون مع مجلس الإدارة لتحديد مسار العمل في الإدارة العليا من خلال تنفيذ واعتماد ومراقبة سياسات الحوكمة التي وضعها مجلس إدارة البنك وتم تطبيقها على مستوى البنك ككل. كما قام مجلس الإدارة أيضاً بإنشاء وظائف رقابية مستقلة للتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية في البنك يعمل بكفاءة وفعالية.

تنص سياسة البنك على تكافؤ الفرص لجميع الموظفين على أساس الإستحقاق، حيث يعمل على ضمان أن تكون بيئة العمل بالبنك خالية من كافة أشكال التمييز سواءً على أساس الطائفة، أو الدين أو الإعاقة أو الجنس أو العرق وما إلى ذلك. وباعتباره المؤسسة المالية الرائدة في السلطنة، يفخر بنك مسقط بتمكنه من تحقيق نسبة تعمين بلغت ١٠٠٪ في الفروع، مع إعطاء الأولوية للعُمانيين لتولي المناصب القيادية. ويبلغ إجمالي عدد موظفي البنك ٤,٢٠٣ موظفاً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بنسبة تعمين بلغت ٩٣,٠٪. وتتمثل إستراتيجية الموارد البشرية للبنك في الحفاظ على التنوع بين الجنسين حيث إن ٤٧٪ من الموظفين هم من النساء ويشغلن مناصب مختلفة بما في ذلك مناصب في الإدارة العليا. يؤمن بنك مسقط إيماناً راسخاً بأن كفاءة الموظفين هي قوة أساسية وعنصر حيوي لنمو البنك ونجاحه، وبالتالي فإن التركيز على تزويدهم بالأدوات المناسبة والتعليم والتدريب يظل أحد المجالات الرئيسية للبنك. ويلعب البنك دوراً بارزاً في تطوير الكوادر العمالية ويلتزم بالاستثمار في تعزيز مهاراتهم وخبراتهم.

وخلال أكثر من أربعين سنة، ارتبط البنك ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة للسلطنة من خلال العمل على المساهمة في مشاريع التنمية واستكمال مساعي الحكومة نحو تعزيز الاقتصاد الوطني.

يلتزم مجلس إدارة بنك مسقط بتطبيق أفضل معايير الحوكمة، ويحرص على الاجتماع بشكل دوري ومنتظم وتقديم قيادة فاعلة عبر توفير التوجيهات اللازمة لمراقبة أداء البنك. كما ويحرص البنك على تبني إجراءات إدارية واضحة وموثقة عند وضع السياسات ومراقبة تنفيذها ومراجعتها وعند اتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة. ويلتزم بنك مسقط بتطبيق أفضل معايير الحوكمة ليقدم مثلاً يحتذى به عن طريق الالتزام، نصاً وروحاً، بميثاق تنظيم وإدارة الشركات المساهمة العامة الذي أصدرته الهيئة العامة لسوق المال ولوائح حوكمة الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية الصادرة عن البنك المركزي العماني.

وتأكيداً على دوره الريادي، فقد كان بنك مسقط سابقاً في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في السلطنة من خلال نافذته الإسلامية ميثاق للصيرفة الإسلامية. وبعد أكثر من عشر سنوات من بدء عملياته، قام ميثاق للصيرفة الإسلامية بتعزيز ريادته في الخدمات المصرفية الإسلامية بالسلطنة، حيث بلغت قيمة الأصول ١,٨٣ مليار ريال عماني. ويمتلك ميثاق (كما في ديسمبر ٢٠٢٣) ٢٥,٩٪ من حصة السوق من حيث الأصول ويعتبر المؤسسة الرائدة في السوق في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان.

إن ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال بالتعميم رقم (هـ/٢٠١٥/٢٠) في يوليو ٢٠١٥م وتعميم البنك المركزي العماني رقم (ب م ٩٣٢) في شأن إدارة المؤسسات المصرفية والمالية هي المبادئ الرئيسية لتنظيم وإدارة المؤسسات المصرفية والمالية في سلطنة عُمان، ويطبق البنك تلك المبادئ والإرشادات، وأي تعديلات عليها. ونظرًا لإدراجها في بورصة لندن من خلال شهادات الإيداع الدولية، فإن البنك ملتزم كذلك بمتطلبات الفقرة (٧-٢) من قانون الإفصاح والشفافية الصادر عن هيئة الرقابة على الخدمات المالية (FSA) بالمملكة المتحدة (FSA Handbook).

يمكن تعريف الحوكمة بأنها العلاقة التي تربط مؤسسة ما بمساهميها، أو بشكل أوسع، العلاقة التي تربط المؤسسة بالمجتمع الذي تمارس فيه أنشطتها. إن البنك يلتزم بهذه الرؤية الشاملة في تعريف الحوكمة، ولهذا قام بتأسيس دائرة خاصة مهمتها تنفيذ سياسة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية وأتباع نهج جديد لتلبية احتياجات المجتمع من خلال وضع معايير وأساليب جديدة لتحقيق شراكة مع مختلف الشرائح لخدمة المجتمع بشكل أمثل. يعد بنك مسقط رائدًا في المبادرات والمساهمات المجتمعية في السلطنة، مما يجعله مثالًا يحتذى به لقطاع الشركات لتطوير المسؤولية الاجتماعية كثقافة مؤسسية. وتركز إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية والاستدامة التي ينتهجها بنك مسقط على تقديم منافع طويلة الأمد للمجتمع ولبلد، مما يعطي إنطباعاً إيجابياً لدى المجتمع في القطاعات التي يشملها البرنامج مثل التعليم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشباب، والرياضة، والطاقة البديلة والصحة. ويعد بنك مسقط رائدًا في مجال مبادرات المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي بالسلطنة، ملتزمًا برؤيته «لتقديم الأفضل» للاقتصاد والمجتمع والبيئة. ويعتبر البنك الأول في الشرق الأوسط الذي يوقع على مبادئ خط الاستواء في «الخدمات المصرفية بمسؤولية»، بما يتطلب ضمان توافق مشاريع البنك مع المعايير البيئية والاجتماعية الدولية القياسية. يخصص البنك نسبة من الأرباح لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية كما ويواصل تقديم الدعم في مجال بناء المهارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويصدر بنك مسقط تقرير الاستدامة السنوي مبنيًا على تعليمات المبادرة العالمية للتقارير (GRI) وإطار عمل التقارير عن الاستدامة، مع تسليط الضوء على تأثير أنشطته على الاقتصاد والبيئة والمجتمع. ويوضح التقرير أن البنك أصبح أكثر إنفتاحًا نحو تقديم تقارير الاستدامة كأداة قوية في صنع القرار وكذلك في السياسة والاستراتيجية المؤسسية.

وفي خطوة نحو تنفيذ إستراتيجية مبتكرة تركز على الزبائن، يعتبر بنك مسقط أول من أطلق حسابًا مخصصًا لخدمة الزبائن على منصة التواصل الاجتماعي (تويتر) في القطاع المصرفي في سلطنة عمان. ويهدف هذا الحساب إلى تعزيز خدمة الزبائن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو مخصص للرد على استفسارات الزبائن وتلقي الملاحظات. ويستفيد البنك من وسائل التواصل الاجتماعي في التواصل مع الزبائن من خلال الاستبيانات وحملات التوعية حول منتجات وخدمات وأنشطة البنك.

كجزء من رؤية السلطنة المتمثلة في تعزيز الشمول المالي، نظم بنك مسقط العديد من البرامج والمبادرات لفهم احتياجات مختلف قطاعات المجتمع، والتي تمكن البنك بوجهها من تقديم منتجات وخدمات تعزز من الشمول المالي والتنمية المستدامة وتلبية متطلبات السوق المختلفة بشكل عام. وفيما يلي أهم المبادرات التي تم تنفيذها في هذا السياق:

الطول الإلكترونية الآمنة - تماشيًا مع رؤيته التي تركز على الزبائن، يتابع بنك مسقط احتياجات مختلف شرائح المجتمع في سبيل توفير خدمات مصرفية مناسبة وتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء البلاد. وقد أطلق البنك مزايا وخدمات جديدة في قنواته الرقمية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ومركز اتصالات حديث وبوابة الدفع الإلكتروني لتلبية متطلبات الزبائن المتنوعة. وتساهم خدمة رمز الاستجابة السريع (QR) التي أتاحتها البنك في تقليص احتمالية وقوع الأخطاء عند إدخال البيانات وتسريع إجراء المعاملات.

خدمات مصرفية للأشخاص من ذوي الإعاقة - حقق بنك مسقط وميثاق للصيرفة الإسلامية تقدمًا كبيرًا في تنفيذ المعايير والإرشادات الصادرة من البنك المركزي العماني لجعل الخدمات المصرفية متاحة وسهلة للزبائن من ذوي الإعاقة. ولتعزيز تجربتهم المصرفية، قام البنك بتدريب أكثر من ١٥٠ موظفًا على لغة الإشارة بالشراكة مع الجمعية العمانية للأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية. كما قام البنك بتخصيص عدد من الفروع ذات مواصفات قياسية ومميزة لتلبية احتياجات هذه الشريحة من الزبائن. ومواكبًا للتحول الرقمي، قام البنك أيضًا بتحسين قنواته المصرفية الرقمية لتتماشى مع الأجهزة والأدوات الخاصة التي يستخدمها الزبائن من ذوي الإعاقة، مما يجعل التجربة المصرفية شاملة ومريحة.

خدمات «وقار» المصرفية للمتقاعدين وحساب «فلوسي» للشباب - تُدّد الشمول المالي بوصفه أحد عوامل التمكين الهامة لعدد من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق فقد أطلق بنك مسقط خدمات «وقار» المصرفية لتوفير طول تناسب مع احتياجات المتقاعدين. حيث تهدف خدمات «وقار» إلى توفير الدعم اللازم للمتقاعدين، والذي يشمل تأجيل سداد المدفوعات وإعادة هيكلة الديون بهدف تعزيز الشمول المالي في السلطنة. كما ويستهدف حساب «فلوسي» الشباب في الفئة العمرية من 10 إلى 17 عامًا، ويهدف إلى تثقيف الشباب وتشجيعهم على جعل الادخار عادة منتظمة في حياتهم، حيث لاقي حساب «فلوسي» إستحسان أولياء الأمور اللذين رأوا بأنه يساعد أبنائهم في إدراك أهمية إدارة التمويل الشخصي والمدخرات لمستقبلهم. وتماشياً مع جهود الحكومة لتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال منفعة الطفولة، قام البنك بجهود استثنائية في تسهيل فتح حسابات الأطفال مما ساهم في فتح أكثر من 500 ألف حساب للأطفال في جميع أنحاء السلطنة لتسهيل إيداع المنفعة.

تعزيز الوعي المالي - يدرك البنك أهمية نشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع العماني. لذلك يساعد برنامج «ماليات» على تحسين الثقافة، والمعرفة المالية، وإدارة الدخل، والمدخرات. يتوفر منهج «ماليات» باللغتين العربية والإنجليزية ويتألف من ثلاثة أجزاء رئيسية، تشمل التعريف بالاقتصاد العماني والثقافة المالية إضافة التخطيط المالي الناجح. ويمنح البرنامج للمشاركين شهادات عند الانتهاء بنجاح من كل وحدة. يُعد برنامج «إرشاد» من بنك مسقط، الذي يقَدّم خدمات التوجيه والنصح المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، وبرنامج «المستثمر الصغير» التدريبي لنشر المعرفة المالية بين طلاب المدارس، من بين البرامج الأخرى البارزة التي أطلقها البنك.

طول وخدمات مصممة خصيصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEs) - يقدم برنامج «الوثبة» للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنك مجموعة واسعة من الخدمات المالية وغير المالية المصممة خصيصاً لمساعدتها، كما يتم تقديم الدعم من خلال الخدمات غير المالية في مجالات التعليم والإرشاد وفرص تطوير علاقات عمل إضافة إلى ورش العمل. ولتعزيز تجربة زبائن الصيرفة الإسلامية، أطلقت «ميثاق» من بنك مسقط مكاتب مخصصة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في فروع المختارة. وتعد هذه المكاتب الأولى من نوعها في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في السلطنة، وستساعد المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في التعرف على الطول المصرفية المختلفة والدعم غير المصرفي المتاح لتنمية أنشطتهم التجارية.

حملات التوعية حول الأمن السيبراني والاحتيال الإلكتروني - وكجزء من جهود المسؤولية الاجتماعية التي يبذلها البنك، يلتزم بنك مسقط بمسؤوليته في رفع مستوى الوعي العام حول تهديدات الأمن السيبراني وأنشطة الاحتيال المتزايدة باستمرار. وقام البنك بحملات إعلامية وتثقيفية تهدف إلى جعل المجتمع أكثر وعياً بشأن أنشطة الاحتيال، وكيفية التعرف عليها وتجنبها باستخدام التدابير الوقائية. وقد تعاون البنك مع العديد من الجهات ذات الصلة والشخصيات الاجتماعية عبر قنوات مختلفة في جهد مشترك لتعزيز الوعي بهذا الموضوع.

ويعرب البنك عن شكره للتدابير التي اتخذها البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال لدعم السوق المالي في السلطنة، إذ أن نجاح البنك وتميزه هما نتاج جهود متضافرة وطموح قوي وإرادة لتحقيق مكانة ريادية.

مجلس إدارة البنك:

يقوم كل من رئيس مجلس إدارة البنك (المجلس) والرئيس التنفيذي للبنك بأداء أدوار مختلفة كما توجد لكل منهما مسؤوليات محددة تتوزع بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإدارة شؤون البنك اليومية. ويتولى مجلس الإدارة مهمة الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من خدمة مصالح المساهمين والأطراف الأخرى المعنية بالبنك على المدى الطويل.

ويضطلع مجلس إدارة البنك بالمسؤوليات الرئيسية التالية:

- وضع السياسات والإشراف على المبادرات الرئيسية للبنك وتطبيق تلك السياسات، وضمان التقيد بالقوانين واللوائح، والتشجيع على الشفافية والنزاهة في التقارير المرفوعة للأطراف المعنية بمصالح البنك.
- الموافقة على السياسات المالية والتجارية وعلى موازنة البنك بغرض تحقيق الأهداف المرجوة للبنك والحفاظ على مصالح المساهمين والمعنيين بمصالح البنك وتعزيزها.
- إعداد ومراجعة وتحديث الخطط الموضوعية لتحقيق أهداف البنك وأداء أنشطته، بما يتوافق مع الغرض من إنشاء البنك.
- تبني إجراءات الإفصاح الخاصة بالبنك ومراقبة تطبيقها وفق قواعد وشروط ولوائح الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العماني.

- الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية لضمان القيام بالعمل المصرفي بشكل مناسب وبطريقة تضمن تحقيق أهداف البنك.
- تعيين الرئيس التنفيذي وتقييم أداء الإدارة التنفيذية وتقييم أداء اللجان التابعة لمجلس إدارة البنك.
- الموافقة على التقارير المالية حول نتائج أنشطة البنك، التي ترفعها الإدارة التنفيذية إلى مجلس إدارة البنك كل ثلاثة أشهر، تمهيداً للإفصاح عنها بشكل منصف يعكس مستوى الأداء والوضع المالي للبنك.

ترشيح أعضاء مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة عبر لجنة الترشيحات والتعويضات بمراجعة المهارات والكفاءات التي يتمتع بها كل مرشح لشغل مقعد في مجلس إدارة البنك وذلك لضمان إستيفائه للمعايير المناسبة والمحددة من قبل كل من الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العُماني. ويتم الحصول على الموافقة النهائية من البنك المركزي العُماني على تعيين أعضاء مجلس الإدارة. هذا ويحتفظ المساهمون بحق إنتخاب أي شخص مستوفٍ لشروط الترشيح بمجلس إدارة البنك بصرف النظر عما إذا كان المرشح قد حصل على تزكية مجلس الإدارة، أو لم يحصل.

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وأدوارهم بالمجلس:

يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة خلال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين وتكون عضويتهم لمدة ثلاث سنوات. ويرفع مجلس الإدارة تقاريره إلى المساهمين خلال إجتماعات الجمعيات العامة العادية السنوية أو إجتماعات الجمعيات العامة غير العادية، وتنعقد هذه الإجتماعات بعد إخطار المساهمين بالموعد المحدد لإنعقادها قبل فترة زمنية يحددها القانون وتزويدهم بجدول أعمال الاجتماع. يحضر عدد كبير من المساهمين إجتماعات الجمعيات العامة السنوية التي يتخللها تواصل ونقاش مفيد بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين بالبنك حول الأهداف المنشودة وتبادل المعلومات الجوهرية بشفافية. يحضر جميع أعضاء مجلس الإدارة إجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين، كما يتم الإفصاح لرئيس مجلس الإدارة والمساهمين عن أسباب التغيب الطارئ لأي عضو بمجلس الإدارة، عن حضور إجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين.

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء تم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية المنعقد في ٢٢ مارس ٢٠٢٢م والذي حضره جميع أعضاء المجلس. وستنتهي الدورة الحالية لمجلس الإدارة قبل ٣١ مارس ٢٠٢٥م، حيث سيتم انتخاب مجلس إدارة جديد خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية.

التغييرات التي طرأت على عضوية مجلس إدارة البنك:

تأكيداً على التزام البنك بأفضل ممارسات التنظيم والإدارة، يعلق البنك أهمية كبيرة على آلية إنتخاب مجلس الإدارة وتشكيله إضافة إلى الحفاظ على مصالح المساهمين.

حيث لا يجوز لأي عضو بمجلس إدارة البنك أن يكون عضواً في مجالس إدارات أكثر من أربع شركات مساهمة عامة أو أن يكون عضواً في مجالس إدارات أكثر من بنكٍ يكون مقره في السلطنة، أو أن يكون رئيساً لمجالس إدارات أكثر من شركتين يكون المقر الرئيسي لأنشطتها في سلطنة عُمان.

تم توضيح بيانات أعضاء مجلس إدارة البنك في الجدول رقم (١) من هذا التقرير.

إستقلالية أعضاء مجلس إدارة البنك:

لا يوجد عضو من الإدارة التنفيذية بالبنك ضمن أعضاء مجلس الإدارة. ستة من أعضاء مجلس إدارة البنك مستقلون حسب المعايير المنصوص عليها في ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة المدرجة الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال للشركات المدرجة العامة. جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين ولا يمارسون سلطة كبيرة على سير العمل اليومي للبنك. ووفقاً لما ورد في ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة المعدل الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال، تنتفي صفة الإستقلالية عن عضو مجلس الإدارة في الحالات التالية والتي تشمل ولا تقتصر على:

- ١- إذا كان مالِكاً لما نسبته (١٠٪) عشرة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٢- إذا كان ممثلاً لشخص ذي صفة اعتبارية يملك ما نسبته (١٠٪) عشرة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.

- ٣- إذا شغل خلال العاميين السابقين لترشحه منصبًا تنفيذيًا في الشركة أو الشركة الأم أو أيًا من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٤- إذا كانت تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٥- إذا كانت تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من موظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٦- إذا كان عضو مجلس إدارة في الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو أي من الشركات الشقيقة للشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.
- ٧- إذا كان موظفًا خلال العاميين السابقين لترشحه لدى أي من الأطراف المتعاقدة مع الشركة (بما في ذلك مراقبو الحسابات الخارجيون، وكبار الموردين، والجمعيات الأهلية التي تلقت دعمًا يزيد على ٢٥ في المئة من الميزانية السنوية لهذه الجمعيات).
- ٨- إذا كان موظفًا خلال العاميين السابقين لترشحه لدى الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- ٩- إذا كان مالكًا لحوالي (٢٠٪) من أسهم أي من الأطراف المشار إليها أعلاه خلال العاميين السابقين لترشحه.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

بلغ مجموع بدل حضور جلسات مجلس الإدارة -/٨٧,٩٧٥ ريال عُمانى خلال العام ٢٠٢٣م، علمًا بأن مجموع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة للعام قد بلغ -/٣٠٠,٠٠٠ ريال عُمانى (ثلاث مائة ألف ريال عُمانى)، وبما أن جميع أعضاء مجلس إدارة البنك ليسوا من الإدارة التنفيذية بالبنك، فبالتالي لا ينطبق عليهم نظام الرواتب الثابتة أو الحوافز المرتبطة بالأداء.

حصل أكبر خمسة أعضاء في الإدارة التنفيذية للبنك خلال العام ٢٠٢٣م على مرتبات ومكافآت مدفوعة أو مؤجلة، وبلغت في مجملها ٢,٩٥٢ مليون ريال عُمانى ويشمل هذا المبلغ الرواتب والعلاوات والحوافز المرتبطة بالأداء، وقد وافق مجلس الإدارة على هذا المبلغ.

اللجان التابعة لمجلس إدارة البنك:

عملت اللجان الثلاث لمجلس الإدارة خلال العام ٢٠٢٣م على تقديم الدعم اللازم للمجلس لممارسة أعماله والنهوض بمسؤولياته بكفاءة وفعالية، إن مسؤوليات ومهام اللجان الثلاث التابعة لمجلس الإدارة كانت على النحو التالي:

١- لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة البنك:

تعد إدارة المخاطر بشكل عام من أهم مسؤوليات مجلس إدارة البنك ويتم الإشراف عليها بواسطة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر والموافقة عليها وتحديد مستوى المخاطر المقبولة، والتي قد تؤثر على مختلف الأعمال. وتقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على المخاطر التي يتعرض لها البنك في البيئة التي يعمل فيها وضمان عدم تخطي حدود المخاطر التي حددها مجلس الإدارة من أجل تحقيق الخطط المتعلقة بأنشطتها، إضافة إلى ذلك، تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالبنك بتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول إستراتيجية المخاطر مقابل العائد و مستوى المخاطر المقبولة وسياسات المخاطر وإدارة رأس المال وإطار عمل لإدارة المخاطر المختلفة.

المسؤوليات الرئيسية للجنة المخاطر هي على النحو الآتي:

- المشاركة في صياغة سياسة إدارة المخاطر والتي تشمل المخاطر المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية وخدمات الحماية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، ولضمان امتثال تلك السياسات للأنظمة والقوانين ذات الصلة
- مراجعة إطار عمل المخاطر المقبولة والتوصية به لاعتماده من مجلس الإدارة.
- الإشراف على تطبيق سياسة إدارة المخاطر
- مراقبة رأس المال والسيولة والربحية وجودة الأصول لدى البنك.

- الحرص على الشفافية والنزاهة في التقارير المرفوعة إلى المساهمين.
 - تقييم مدى كفاية وفعالية ممارسات إدارة المخاطر وحوكمتها في البنك.
 - الإشراف على المتطلبات الخاصة بإطار عمل البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIB) وضمن الالتزام بها.
- تمت مناقشة المواضيع الموضحة أدناه، من بين مواضيع أخرى، خلال إجتماعات لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة البنك خلال العام ٢٠٢٣م كما تم رفع التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة للموافقة عليها:
- إستعراض تقرير سياسة الالتزام الخاصة بإدارة المخاطر والذي يتم إعداده وتقديمه إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بشكل ربع سنوي، ويوفر هذا التقرير إستعراضاً لوضع البنك فيما يخص الإلتزام بمستوى المخاطر المقبولة والمعتمدة من مجلس الإدارة؛
 - إستلمت اللجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك. كما تم مراجعة رأس المال، بناءً على اختبار تحمل المخاطر وخطة العمل التي تعتمد على النظرة المستقبلية. كما قامت اللجنة بمناقشة السيناريوهات لإختبار تحمل المخاطر الخاصة بالبنك واستعراض نتائج إفتراضات المخاطر المختلفة؛
 - إستعراض مدى الامتثال للمؤشرات التي تم تصميمها ضمن خطة استعادة الأنشطة الاعتيادية بعد حدوث الأزمات، المتعلقة بعمل البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. كما تم مناقشة التغييرات والإجراءات ذات الصلة بعد الاجتماع الذي عقد مع البنك المركزي العماني.
 - راجعت اللجنة محافظ استثمارات البنك والتعرض الإئتماني في الدول والبنوك المختلفة، وإستراتيجية البنك في ضوء الوضع الاقتصادي المتغير.
 - ناقشت اللجنة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك بشكل عام، وقامت بمراجعة مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الاستثمار ومخاطر السلع الأولية وعوامل السوق التي تؤثر على الوضع الاقتصادي العالمي.
 - قامت اللجنة بمراجعة وضع السيولة العام وإدارة مخاطر السيولة في البنك والامتثال لمعايير السيولة الخاصة ببارزل (Basel III).
 - راجعت لجنة المخاطر محفظة الأعمال المصرفية للشركات مع التركيز على العلاقات مع الشركات الكبيرة، كما تم مراجعة الاستثمارات في بعض الشركات الكبيرة التي يتعامل معها البنك.
 - راجعت اللجنة أداء المحفظة الائتمانية للأفراد مع التركيز على جودة الأصول وتكلفة المخاطر والعائدات بالإضافة إلى المبادرات الجديدة التي تم وضعها لزيادة نمو المحفظة وتحسين جودتها.
 - إستعرضت اللجنة مدى كفاية أحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IFRS ٩) لمحافظ الشركات والأفراد وميثاق للصيرفة الإسلامية وغيرها.
 - إستعرضت اللجنة إطار إدارة المخاطر التشغيلية.
 - راجعت اللجنة إطار عمل خدمات الحماية والمستجدات حول أمن المعلومات والأمن المادي؛
 - إستعرضت اللجنة «تحويل المخاطر» تحت غطاء برامج التأمين المتنوعة لدى البنك.
 - راجعت اللجنة خطة المرونة التشغيلية للبنك لعام ٢٠٢٣م وخطة استمرارية الأعمال ونتائج اختبار استمرارية الأعمال.
 - راجعت اللجنة خطة العمل لدائرة إدارة المخاطر بالبنك لعام ٢٠٢٤م.
 - قامت اللجنة بمراجعة نتائج التقييم الوطني للمخاطر (NRA) لعام ٢٠٢٣م، بالإضافة إلى مراجعة نتائج تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنك.
 - التقى أعضاء اللجنة برئيس دائرة إدارة المخاطر دون حضور الإدارة التنفيذية لإجراء مناقشة مستقلة.
- جرى خلال الاجتماع المشترك للجنة المخاطر والتدقيق التابعتين لمجلس الإدارة مناقشة الآتي:
- المخاطر والتحديات الرئيسية والإجراءات الناجمة عن المبادئ التوجيهية التنظيمية، والتحديات الاقتصادية الكبرى، ومخاطر الائتمان، ومخاطر الأمن السيبراني، والامتثال للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، ومجموعة العمل المالي (FATF) والإطار التنظيمي لحماية المستهلك المالي (FCPRF).

٢- لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة البنك:

تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة البنك توفير الدعم اللازم لمجلس الإدارة للإضطلاع بمسئولياته في المراقبة والإشراف على إجراءات الإفصاح المالي المتبعة في البنك والتأكد من مدى ملاءمة وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وفعالية أنظمة التدقيق الداخلي والتزام البنك بالأنظمة والقوانين الصادرة من الهيئات الرقابية. وتجتمع لجنة التدقيق بشكل منتظم لمراجعة أعمال دائرة التدقيق الداخلي والتقييم الشامل للرقابة الداخلية للبنك، كما إنها تقوم بمراجعة التقارير الواردة إليها من دائرة التدقيق الداخلي والدوائر الأخرى وتقوم بتقديم التوجيهات وإصدار التعليمات حول إدارة المخاطر المختلفة، بما في ذلك الاحتيال والضوابط المتعلقة بذلك.

تقوم لجنة التدقيق كل سنتين، بمراجعة اختصاصاتها وسياسة الرقابة الإدارية واختصاصات وأنشطة التدقيق الداخلي، وقد اعتمدت سياسة أخلاقيات المهنة في العمل لجميع المدققين الداخليين العاملين بالدائرة لتعزيز إستقلالية الدائرة في مجال التدقيق الداخلي والتقييد بقواعد مهنية عند التعامل مع مختلف دوائر وفروع البنك. وقد تبنيت لجنة التدقيق توجهاً مبنياً على المخاطر تقوم بموجبه بمراجعة خطط التدقيق الداخلي والموافقة عليها وفقاً لذلك، كما تتمتع خطط التدقيق الداخلي بمرونة كافية للتكيف مع المخاطر الجديدة والناشئة والظروف المتغيرة واستراتيجية أعمال البنك والمنتجات والخدمات التي يقدمها.

تماشياً مع لوائح الهيئة العامة لسوق المال ولتطبيق أفضل الممارسات، قامت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ودائرة التدقيق الداخلي بتكليف شركة كيه بي إم جي (KPMG) والتي تعد واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية في العالم، لإجراء مراجعة خارجية للجودة (EQR) خلال عام ٢٠٢٠م، حيث قدمت هذه المراجعة تقييماً مستقلاً لدائرة التدقيق الداخلي في بنك مسقط

وعملياتها وأفرادها بما يتماشى مع المعايير الدولية لمعهد المدققين الداخليين للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي («معايير IIA») وقواعد السلوك المهني. حيث أن هذه المراجعة يتم إجراؤها مرة واحدة على الأقل كل أربع سنوات. علماً بأن التقرير يحدد ما إذا كان التدقيق الداخلي يتوافق عموماً أو يتوافق جزئياً أو لا يتوافق، وقد تم تصنيف دائرة التدقيق الداخلي في بنك مسقط على أنها «تتوافق عموماً» مع معايير معهد المدققين الداخليين (IIA) والإطار الدولي للممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي (IPPF) وقواعد السلوك المهني. سيتم إجراء المراجعة القادمة في ٢٠٢٤م.

تولي لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة البنك أهمية كبرى للتطوير المهني لجميع موظفي التدقيق الداخلي ورفع مستوى قدراتهم للقيام بأداء مسؤولياتهم على أعلى المستويات المهنية الممكنة، كما يتم تخصيص موارد مالية كافية لدائرة التدقيق الداخلي وخاصة في مجال الدعم المطلوب للحصول على المؤهلات والشهادات المهنية ذات الصلة في مجالات متعددة، مثل المحاسبة والتدقيق الداخلي ومكافحة الاحتيال والتزوير وإدارة المخاطر وأمن المعلومات والتمويل الإسلامي والالتزام ومكافحة غسل الأموال.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التدقيق ولجنة المخاطر قد اجتمعتا وفقاً لجدول الاجتماعات المحدد لهما خلال العام ٢٠٢٣م، وقد أدتا المهام الموكلة لهما على أكمل وجه.

٣- لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس إدارة البنك:

تتولى لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة المسؤوليات التالية:

- متابعة إجراءات تعيينات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عبر تحديد وفرز المترشحين المناسبين لعضوية مجلس الإدارة وغيرها والحصول على موافقة المجلس.
- تحديد المبادئ والمعايير والأحكام الخاصة بسياسة أداء ومكافآت موظفي البنك وفي عام ٢٠٢٣م قامت لجنة الترشيحات والتعويضات بما يلي:
- خطة تعاقب الموظفين وتطويرهم.
- الموافقة على معايير توزيع مكافآت أعضاء فريق الإدارة بناءً على الأداء.

كبار مساهمي البنك

اسم المساهم	نسبة المساهمة (%)
شؤون البلاط السلطاني	٢٧,٣١
مجموعة اومنيفيست	١٥,٠٠
صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية	٧,٨٧
صندوق تقاعد وزارة الدفاع	٦,٤٩
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	٦,٠٥
مجموعة مسقط أوفرسيز	٥,٧٤
مستثمرون آخرون	٣١,٥٤
الإجمالي	١٠٠,٠٠

يوضح الجدول أعلاه المساهمين الذين يمتلكون أكثر من ٥% من أسهم البنك.

المصدر: شركة مسقط للمقاصة والإيداع (ش.م.ع.م) اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

رأس المال المدفوع بالكامل يساوي ٧,٥٠٦,٣٩٧,٠٦٢ سهماً يملكها عدد ٧,٦٠٧ مساهماً مسجلاً بشركة مسقط للمقاصة والإيداع (MCD). لا يحتفظ أي مساهم (عدا شؤون البلاط السلطاني) بأكثر من ١٥% من رأس المال المدفوع من البنك.

حقوق المساهمين

تتمتع جميع أسهم البنك بحقوق متساوية مرتبطة بملكيته، والتي تشمل الحق في استلام الأرباح الموزعة والمعلن عنها خلال إجتماعات الجمعيات العامة مع حق الأفضلية في الإكتتاب في الأسهم الجديدة وحق الحصول على حصة من أصول البنك في حالات التصفية وحق التصرف في الأسهم بموجب القانون بالإضافة إلى حق المساهم في الإطلاع على الميزانية العمومية للبنك وحساب الربح والخسارة وسجلات المساهمين واستلام الإخطارات والتصويت في إجتماعات الجمعيات العامة شخصياً أو من خلال وكيل مفوض وحق التقدم بطلب إلغاء أي قرار تم اتخاذه خلال إجتماع الجمعية العامة أو من قبل مجلس الإدارة يكون مخالفاً للقانون أو النظام الأساسي للبنك ولوائحه وحق اتخاذ أي إجراءات ضد أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي حسابات البنك بالنيابة عن المساهمين أو بالنيابة عن البنك استناداً إلى أحكام المادة (١٢١) من قانون الشركات التجارية رقم (١٩/١٨م). إن إصدار البنك أسهماً جديدة كمكافآت للمساهمين لا يتطلب موافقة إجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين، غير أن إصدار وتخصيص الأسهم عبر إكتتاب خاص يتطلب الموافقة المذكورة.

يولي البنك أهمية كبرى لحقوق صغار المساهمين والحفاظ على مصالحهم، كما يحرص على عرض وجهات نظرهم في إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات الجمعيات العامة. وينطبق مبدأ (صوت واحد للسهم الواحد) على جميع المساهمين لكي يتمكن صغار المساهمين من ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة واتخاذ أي إجراء ضد مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في حالة اتخاذ قرارات تضر بمصالح هؤلاء المساهمين.

المعاملات والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة:

تخضع المعاملات والعمليات والإجراءات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة للإجراءات ذاتها المتبعة بشأن القروض والسلفيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة بهم وأي تعاملات مع شركات يمتلك فيها أعضاء مجلس الإدارة حصص كبيرة أو مهيمنة.

هذا ويتم الإفصاح عن أي قروض أو سلفيات يتم منحها لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة به في الإيضاحات المضمنة في البيانات المالية السنوية الواردة في التقرير السنوي للبنك، وتعتبر هذه الإفصاحات عامة. ويتم أيضاً الإفصاح للمساهمين في إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية عن أي معاملات أخرى تنفذ مع أعضاء المجلس بالطريقة الاعتيادية لأعمال البنك وبدون أي معاملة تفضيلية بالإضافة إلى البنود الأخرى المدرجة على جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية.

التأكيدات:

١. يؤكد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمساهمين بأن البنك في وضع مالي قوي ويتوقع أن يتمكن من تحقيق خطط النمو والتوسع المرسومة.
٢. يقوم مجلس إدارة البنك بمراجعة فاعلية الأنظمة والإجراءات والرقابة الداخلية بشكل مفصل مرة واحدة كل سنة على الأقل للتأكد من أن الأنظمة المذكورة فعالة.
٣. توجد لدى البنك إجراءات محددة بوضوح فيما يتعلق بشطب الديون، يتم اللجوء إليها فقط بعد إستنفاد جميع إجراءات التحصيل الأخرى.
٤. يتم إعداد كافة البيانات المالية بدقة بعد مراجعة دفاتر الحسابات بعناية، علمًا بأن البنك يتقيد بمعايير التقارير المالية العالمية (IFRS) في إعداد وتقديم البيانات المالية.
٥. قام البنك بتطبيق نظام متطور للتدقيق والرقابة الداخلية لضمان رفع التقارير المالية في حينها، كما يتم رفع تقارير عن الأداء المالي للبنك ومستوى أداء الأنشطة الأخرى إلى مجلس الإدارة بشكل منتظم، وذلك بعد مراجعتها وتحليلها من قبل دائرة المالية، ويتم إعداد البيانات المالية بإتباع سياسات محاسبية مناسبة يتم إتباعها بشكل متسق. وقد وضع البنك الإجراءات والضوابط التشغيلية الضرورية لضمان تنفيذ العمليات المصرفية واعداد الحسابات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، كما تتم مراجعة البيانات المالية من قبل دائرة التدقيق الداخلي قبل تقديمها للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومن ثم إلى مجلس إدارة البنك للموافقة عليها بعد ذلك.
٦. يتبع البنك سياسات واجراءات مدروسة تتناسب مع موقعه كمؤسسة مالية رائدة ذات تواجد إقليمي ودولي.
٧. يحتفظ البنك بتغطية تأمينية ملائمة على الممتلكات والأصول القابلة للتأمين لضمان تغطيتها ضد المخاطر التي قد تتعرض لها.
٨. يتقيد البنك وبصورة مطلقة وكاملة بميثاق تنظيم وادارة شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وأي تعديلات وضعها.
٩. يستوفي البنك كافة معايير الإفصاح للسوق الخاصة بمعيار بازل الثالث (Basel Pillar ٣) والإفصاح بشأن رأس المال والسيولة على النحو الذي حدده البنك المركزي العماني وفق اتفاقية بازل الثالثة (Basel III).
١٠. إستوفى البنك متطلبات إتفاقية بازل والبنك المركزي العُماني فيما يتعلق بكفاية رأس المال.
١١. في إطار مواصلة البنك لسجله المستمر في توزيعات الأرباح على المساهمين، اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٥,٥% لعام ٢٠٢٣م. وستكون نسبة كفاية رأس المال للبنك بعد توزيعات الأرباح النقدية (٢١,٢٢%) وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية. وسيحصل المساهمون في البنك على أرباح نقدية بواقع (٠,١٥٥) ريال عماني لكل سهم عادي، وذلك بإجمالي مبلغ (١١٦,٣٤٩) مليون ريال عماني على رأس المال الحالي للبنك. هذا وسيكون توزيع الأرباح النقدية رهناً بالحصول على الموافقة الرسمية للجمعية العامة السنوية للمساهمين.
١٢. يقوم البنك بإعداد تقرير مفصل مدرج في التقرير السنوي للبنك حول مناقشات الإدارة التنفيذية وتحليلاتها
١٣. بناء على متطلبات البند (٢ س) من المبدأ الرابع من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة يوليو ٢٠١٥ م، والموافقة في اجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين الذي تم عقده في ٢٢ مارس ٢٠٢٣ م، لتعيين شركة كي بي أم جي، سلطنة عمان (KPMG) خبير استشاري، لتقييم أداء مجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عن المجلس المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، قامت الشركة بإجراء تقييم لأداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ثم تم تقديم تقرير إلى رئيس مجلس الإدارة وفقًا لذلك. وقد أسفر تقييم أداء مجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه عن أداء إيجابي بشكل عام فيما يتعلق بفعالية وكفاءة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وكان إيجابيًا بشكل خاص على الانفتاح ورغبة جميع أعضاء مجلس الإدارة في مواصلة تحسين عمل المجلس واللجان المنبثقة عنه.

سياسة توزيع الأرباح:

ينتج مجلس إدارة البنك سياسة توزيع أرباح حصرية حيث يتم الاحتفاظ باحتياطي كاف ومخصصات ملائمة لمجابهة أي ظروف طارئة داخلية أو خارجية. وتهدف سياسة توزيع الأرباح إلى مكافأة المساهمين مع الأخذ في الحسبان في ذات الوقت متطلبات التوسع المستقبلي لأعمال البنك وكفاية رأس المال من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح السنوية.

سياسة الإفصاح وتوفير المعلومات للمستثمرين:

- ١- يولي البنك أهمية قصوى لحقوق المساهمين والإفصاح عن المعلومات الهامة، ولذلك، فإن كافة المعلومات والأخبار والتطورات المتعلقة بالبنك، بما فيها البيانات المالية، متاحة للمساهمين الذين يمكنهم طلب هذه المعلومات من البنك.
- ٢- يحتوي موقع البنك الإلكتروني (www.bankmuscat.com) على آخر المستجدات والتطورات فيما يخص البنك وأنشطته.
- ٣- هناك سياسة معتمدة للإفصاح عن المعلومات الجوهرية وتم تحديد أشخاص مفوضين بالإفصاح عن الأخبار والبيانات المتعلقة بالبنك للمساهمين ووسائل الإعلام والجمهور، علماً بأنه يتم إطلاع المساهمين والمستثمرين والجمهور على كافة المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب وبشكل دوري ومنظم.
- ٤- يتم نشر كافة المعلومات التي تهم المستثمرين على موقع البنك الإلكتروني www.bankmuscat.com ويشجع البنك كل من يهمله الأمر الدخول إلى الموقع الإلكتروني للبنك للحصول على هذه المعلومات.
- ٥- خلال السنوات الثلاث الماضية، لم يتم فرض أي غرامات على البنك من قبل الهيئة العامة لسوق المال. فيما فرض البنك المركزي العماني والبنك المركزي السعودي غرامات مالية على البنك بلغت ٩٠,٠٠٠ ريال عماني و-٤٧٣,٤٦٠ ريال سعودي على التوالي. في عام ٢٠٢٣، كانت الغرامات التي فرضها البنك المركزي العماني تتعلق بتقرير الفحص لعام ٢٠٢٢ في بعض المجالات وهي متعلقة بالإقراض للقطاع العقاري، وإجمالي الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتأمين المصرفي. أما من جانب البنك المركزي السعودي لنفس العام، كانت الغرامات تتعلق بالشؤون الإدارية للأنظمة والموارد البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تم فرض غرامة قدرها ٢٥,٦٠٠ دينار كويتي من قبل شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) نتيجة للتأخير في تقديم التقارير من قبل فرع الكويت.
- ٦- دفع البنك مبلغ (٣٣٩,٨٣١) ريال عماني للمدققين الخارجيين مقابل أعمال التدقيق والمراجعة التي قاموا بها خلال العام ٢٠٢٣م، علماً بأن البنك يستخدم مدققين خارجيين مختلفين في مختلف الدول التي يمارس فيها أعماله. إن المبلغ المشار إليه في هذه الفقرة هو إجمالي مدفوعات البنك لأعمال التدقيق التي قدمها له المدققون الخارجيون في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، بالإضافة إلى أتعاب مهنية أخرى ذات الصلة.
- ٧- قدم البنك خلال العام عروضا مرئية ومعلومات حول عملياته لعدد من المطلين والمستثمرين في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

حركة تداول سهم البنك بسوق مسقط للأوراق المالية ومؤشرات البنوك:

يوضح الجدول رقم (٦) في نهاية هذا التقرير حركة سعر سهم البنك بسوق مسقط للأوراق المالية شهرياً خلال العام.

نبذة عن إرنست أند يونغ ش.م.م (EY) - مدققي الحسابات القانونيين الخارجيين للبنك

إرنست أند يونغ هي شركة عالمية رائدة في مجال خدمات التدقيق والضرائب والاستراتيجية والمعاملات والخدمات الاستشارية. تلتزم إرنست أند يونغ بالقيام بدورها في بناء بيئة عمل أفضل. إن الرؤى والخدمات عالية الجودة التي تقدمها إرنست أند يونغ تُساعد في بناء الثقة في أسواق رأس المال والاقتصاد في جميع أنحاء العالم.

تمارس إرنست أند يونغ عملها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام ١٩٢٣م. وعلى مدار ١٠٠ عام، نمت الشركة ليصل عدد موظفيها إلى أكثر من ٨,٠٠٠ موظف موزعين بين ٢٦ فرعاً في ١٥ دولة ويتشاركون القيم ذاتها والالتزام الثابت بالجودة. تمثل أعمال إرنست أند يونغ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جزءاً من أعمال إرنست أند يونغ في منطقة أوروبا. وعلى الصعيد العالمي، تعمل إرنست أند يونغ في أكثر من ١٥٠ دولة ويعمل لديها ٣٩٥,٠٠٠ موظفاً في ٧٠٠ فرع. يرجى زيارة موقع إرنست ويونغ www.ey.com للحصول على مزيد من المعلومات عن الشركة.

نبذة مختصرة حول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك:

الشيخ/ خالد بن مستهيل المعشني:

يشغل الشيخ/ خالد بن مستهيل بن أحمد المعشني منصب رئيس مجلس إدارة البنك بالإضافة إلى كونه رئيس لجنة الترشيحات والتعيينات التابعة لمجلس إدارة البنك وذلك منذ أبريل ٢٠١١م. هذا ولقد شغل الشيخ/ خالد بن مستهيل المعشني منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك منذ مارس ١٩٩٩م إلى أن تم تعيينه رئيساً لمجلس

الإدارة في أبريل ٢٠١١م. يحمل الشيخ/ خالد بن مستهيل المعشني شهادة بكالوريوس في الإقتصاد من المملكة المتحدة وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لجامعة لندن بالمملكة المتحدة.

الشيخ / أحمد بن حمد السعدي

الشيخ/ أحمد بن حمد بن هلال السعدي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مسقط منذ فبراير ٢٠٢٠م وعضو في لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يشغل الشيخ/ أحمد السعدي حالياً منصب مدير عام للرقابة بشؤون البلاط السلطاني، كما أنه رئيس صندوق عمان للدخل الثابت وصندوق ازدهار العقاري ونائب رئيس مجلس إدارة شركة نهضة الدقم القابضة ش.م.ع.م. يحمل الشيخ/ أحمد السعدي شهادة بكالوريوس في التجارة من جمهورية مصر العربية وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ليفربول ببريطانيا (المملكة المتحدة).

الفاضل / ناصر بن محمد الحارثي:

كان الفاضل / ناصر بن محمد بن سالم الحارثي (عميد ركن متقاعد) عضواً في مجلس إدارة البنك وكان رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من ٢٠١١م حتى ٢٠٢٣م، وخلال خدمته العسكرية بوزارة الدفاع، تولى عدداً من الوظائف الهامة من بينها رئيس التدقيق الداخلي ومدير عام التنظيم والخطط ومدير عام الإدارة والموارد البشرية.

ملاحظة: انتقل الفاضل / ناصر بن محمد الحارثي إلى رحمة الله تعالى في ديسمبر ٢٠٢٣م، نسأل الله تعالى أن يمن عليه بالمغفرة والرحمة.

الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي:

الشيخ / سعيد بن محمد بن أحمد الحارثي، هو عضو بمجلس إدارة البنك منذ يوليو ٢٠١١م وعضو لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ويشغل حالياً منصب مدير عام الخدمات المساندة بالطيران السلطاني العماني، وعضواً بمجلس إدارة الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية (تنمية) ومجلس إدارة الخليج كلورين ذات مسؤولية محدودة، ورئيس مجلس إدارة شركة عمان كلورين «ش.م.ع.»، يحمل الشيخ/ سعيد شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فكتوريا (ملبورن/أستراليا) وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال وتخصص فرعي في نظم الحاسب الآلي من جامعة كاليفورنيا إستانيسلوس (ولاية كاليفورنيا-الولايات المتحدة الأمريكية).

الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني:

الشيخ/ سعود بن مستهيل بن أحمد المعشني، هو عضو بمجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠١٣م وهو عضو بلجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يشغل الشيخ/ سعود منذ العام ٢٠٠٨م منصب مدير التسويق وتطوير الأعمال التجارية في مجموعة مسقط أوفرسيز، علماً بأن المجموعة تعمل في القطاع المالي وفي مجال العقارات والتجارة والسفريات والتأمين إلى جانب المشاريع المشتركة. إنتحق الشيخ/ سعود في العام ٢٠١١م بوزارة الخارجية- المنظمات الدولية، و عام ٢٠١٣م التحق بسفارة السلطنة في المملكة المتحدة إلى عام ٢٠١٨م. وهو حاصل على شهادة الماجستير في الدبلوماسية الدولية من جامعة إيست أنجليا (بالمملكة المتحدة) في عام ٢٠١٥م، كما يحمل شهادة إدارة الأعمال من جامعة ستافوردشاير (بالمملكة المتحدة) في عام ٢٠١٠م.

الفاضل / خالد ناصر الشامسي:

الفاضل / خالد بن ناصر بن حميد الشامسي هو عضو بمجلس إدارة البنك منذ أكتوبر ٢٠١٥م ورئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة الترشيحات والتعويضات التابعتين لمجلس إدارة البنك. خلال مسيرته العملية، اكتسب الفاضل/ خالد الشامسي خبرات متنوعة من خلال التعامل في الأصول المالية المملوكة للقطاعين العام والخاص، علاوة على الأصول العقارية والاستثمارات البديلة. الفاضل/ خالد الشامسي عضو في مجالس إدارات العديد من الشركات المدرجة بالأسواق المالية والشركات الخاصة. الفاضل/ خالد الشامسي هو خريج من كلية هارفارد لإدارة الأعمال وكلية إنسياد (INSEAD) لإدارة الأعمال. كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في تخصص المحاسبة والاقتصاد والأعمال الدولية. وعلاوة على ذلك، فهو معتمد من برنامج "IDP-C"، وهو أحد برامج الإدارة المعترف بها دولياً في مجال حوكمة الشركات من كلية إنسياد (INSEAD) لإدارة الأعمال في فرنسا. وهو أيضاً حاصل على اعتماد في مجال حوكمة مجلس الإدارة من جامعة هارفارد ومعهد المدراء للحوكمة.

الفاضل / سوندر جورج:

الفاضل/سوندر جورج هو عضو بمجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠١٦، وعضو لجنة إدارة المخاطر وعضو لجنة الترشيحات والتعويضات التابعتين لمجلس إدارة البنك. وهو شخصية مصرفية من ذوي الكفاءة والخبرة المصرفية المكتسبة خلال ٤٠ عاماً من العمل المتواصل في القطاع المصرفي، منها أكثر من ٣٦ عاماً في سلطنة عمان. الفاضل/سوندر جورج ينحدر من جمهورية الهند وتم منحه الجنسية العمانية في عام ٢٠٠١م نظراً لما قدمه من خدمات للمجتمع العماني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص خلال إقامته الطويلة في سلطنة عُمان. الفاضل/سوندر جورج خريج كلية العلوم من جامعة مدراس بجمهورية الهند وحاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الدولي للتنمية الإدارية في لوزان بسويسرا، وهو أيضاً زميل بمعهد تشارترد للمصرفيين، لندن، و زميل مشارك في المعهد الهندي للمصرفيين. وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة ليفا للتأمين «ش.م.ع.» وهاليكون كابيتال «ش.م.ع.» وصندوق الدخل الثابت عمان وأيضاً عضو في مجلس الأمناء في كلية الشرق الأوسط (عُمان).

د. سيف بن سالم الحارثي:

د. سيف بن سالم بن سيف الحارثي هو عضو في مجلس إدارة بنك مسقط منذ مارس ٢٠١٩م وهو عضو بلجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وشغل منصب مستشار موارد الدفاع. حصل على درجة الدكتوراه في تنمية الموارد البشرية وعلاقتها بالتنمية الشاملة في سلطنة عمان من جمهورية مصر العربية وعلى زمالة المحاسبين القانونيين من المجمع العربي للمحاسبين عام ١٩٩٩م في المملكة الأردنية الهاشمية، كذلك حصل على زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا في الدفاع الوطني (ماجستير) من جمهورية مصر العربية، إضافة إلى ذلك حصوله على بكالوريوس في العلوم العسكرية من ولاية كانساس بالولايات المتحدة الأمريكية، كما لديه دبلوم عالي في إدارة الحسابات من جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة، وخلال مسيرته العملية اكتسب د. سيف بن سالم الحارثي خبرات متنوعة في المحاسبة والتدقيق المالي، وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة المهة لتسويق المنتجات النفطية «ش.م.ع.»، كما أنه عضو بمجلس إدارة العديد من الشركات المساهمة.

د. فيصل بن عبد الله الفارسي:

يشغل الدكتور فيصل بن عبد الله بن شعبان الفارسي هو عضو في مجلس إدارة بنك مسقط منذ مارس ٢٠٢٢م وعضو لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. يشغل د. فيصل الفارسي حالياً منصب الرئيس التنفيذي لصندوق الحماية الاجتماعية، وعضو مجلس إدارة شركة أوريدو عُمان، وصندوق المتحدة لأسواق الخليج، كما كان عضواً في مجلس إدارة العديد من الشركات المساهمة. حصل د. فيصل الفارسي على درجة الماجستير في قانون الأعمال الدولي ودرجة الدكتوراه في القانون التجاري وقانون الأعمال.

نبذة عن الإدارة التنفيذية للبنك (عدهم خمسة):

الشيخ / وليد بن خميس الحشار (الرئيس التنفيذي):

يتولى الشيخ / وليد بن خميس الحشار منصب الرئيس التنفيذي في بنك مسقط، وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة كلية الدراسات المصرفية والمالية وجمعية المصارف العمانية وشركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو) ش.م.ب. في البحرين، وعضو مجلس أمناء الأكاديمية السلطانية للإدارة. تشتمل خبرته الممتدة على مدى ٢٩ سنة العمل في قطاعات البنوك والنفط والغاز. قبل إنضمامه إلى بنك مسقط، كان يشغل مناصب رفيعة في عدد من الشركات الرائدة في هذه القطاعات مثل شركة تنمية نفط عمان وبنك إتش اس بي سي الشرق الأوسط. انضم الشيخ / وليد الحشار إلى بنك مسقط في عام ٢٠٠٤م ومنذ ذلك الحين شغل عدة مناصب في البنك مثل مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية ونائب الرئيس التنفيذي، وقد تولى منصب الرئيس التنفيذي لبنك مسقط في يناير ٢٠١٩. حصل الشيخ وليد الحشار على دبلوم دراسات عليا في الإدارة العامة من جامعة هارفارد، كما حصل على شهادة البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا في سكرامنتو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الفاضلة / شيخة بنت يوسف الفارسية (رئيس العمليات):

الفاضلة / شيخة بنت يوسف الفارسية هي رئيس العمليات في البنك. وقبل أن تشغل هذا المنصب، كانت تشغل منصب رئيس الاستراتيجية والخدمات المؤسسية، حيث تضمنت مسؤولياتها إدارة الاستراتيجية وتقنية المعلومات والعمليات ووظائف الائتمان والوظائف القانونية وإدارة المشاريع المؤسسية والابتكار والموارد البشرية والاتصالات التجارية والمسؤولية الاجتماعية وتطوير تجربة الزبائن. وقبل هذا المنصب، شغلت منصب مدير عام الاستراتيجية والتطوير المؤسسي ومساعد مدير عام الرقابة المالية والاستراتيجية في بنك مسقط. حصلت على درجة البكالوريوس في التجارة والاقتصاد، تخصص التسويق، من جامعة السلطان قابوس عام ١٩٩٩م وعلى شهادة الماجستير في المالية من كلية بايس لإدارة الأعمال (والتي تعرف مسبقاً باسم كلية كاس لإدارة الأعمال)، جامعة سيتي في

لندن عام ٢٠٠٥م. كما أن الفاضلة / شيخة تحمل شهادة برنامج الإدارة العامة من كلية هارفاد لإدارة الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، كما قامت بإتمام برنامج الإدارة المتقدمة من كلية إنسياد (INSEAD) في فرنسا. قبل انضمامها إلى البنك، عملت في المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (الذي كان يعرف باسم إثراء) بصفتها المدير العام بالإجابة لترويج الاستثمار.

الفاضل / أحمد فقير البلوشي (رئيس الأعمال المصرفية):

الفاضل / أحمد بن فقير البلوشي هو رئيس الأعمال المصرفية لبنك مسقط ويتولى قيادة الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخبزينة والمؤسسات المالية العالمية (TGF)، وتمويل المشاريع والتمويل المنظم، والفروع الدولية (في المملكة العربية السعودية والكويت) لبنك مسقط. قيل أن يصبح رئيس الأعمال المصرفية، عمل الفاضل / أحمد البلوشي مديرًا عامًا للأعمال المصرفية للشركات، حيث ترأس إدارة الأعمال المصرفية للشركات، وذلك بعد شغله لمنصب نائب المدير العام لإدارة الموارد البشرية، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للأنشطة التجارية الدولية في المملكة العربية السعودية الذي اكتسب منه خبرة كبيرة في الأعمال الدولية.

بدأ الفاضل / أحمد البلوشي مسيرته المهنية مع بنك مسقط في أكتوبر ١٩٩٤م كمحقق داخلي ولديه خبرة واسعة تمتد لأكثر من ٢٩ عامًا. عمل في وظائف وأدوار مختلفة داخل البنك، بما في ذلك التدقيق الداخلي والعمليات وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والأعمال المصرفية للشركات. وهو عضو زميل في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) بالمملكة المتحدة وحاصل على ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة HEC Paris، كما أنهى برنامج الإدارة المتقدمة في معهد INSEAD للأعمال.

الفاضل / تي جانيش (رئيس الرقابة المالية):

الفاضل / جانيش ثاناغل هو رئيس الرقابة المالية للبنك ومسؤول عن مجموعة المالية وتخطيط الأعمال، ورأس المال والتمويل، والخبزينة والاستثمار وخدمات الإسناد. كما أنه مسؤول عن الأعمال المصرفية الاستثمارية وأسواق المال وأعمال إدارة الأصول والنمو المؤسسي للبنك. يتمتع الفاضل / جانيش بخبرة تزيد عن ٢٨ عامًا، منها ٢٦ عامًا في القطاع المصرفي. وهو محاسب قانوني مؤهل (ACA) من معهد المحاسبين المعتمدين في الهند، كما إنه محاسب إداري معتمد (CMA) من معهد المحاسبين الإداريين بالولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب تكاليف (ICWA) من معهد محاسبة التكاليف والأعمال بالهند، كما أنه حاصل على دبلوم الدراسات العليا في الإدارة العامة من كلية هارفاد للأعمال.

الفاضل / شمزاني محمد حسين (مدير عام، ميثاق للصيرفة الإسلامية)

يمتلك الفاضل / شمزاني خبرة مصرفية تمتد لـ ٢٨ عامًا، وقد تقلد مناصب مختلفة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا، حيث عمل في عدد من المؤسسات المالية الدولية والرائدة قبل انضمامه للعمل في بنك مسقط بما في ذلك بنك أبو ظبي الأول وبنك الخليج الأول، والمجموعة الأمريكية الدولية وبنك اتش اس بي سي. تمتد خبرته المهنية في المؤسسات المالية لتشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الإسلامية. وقد بدأ الفاضل / شمزاني مسيرته المصرفية مع بنك اتش اس بي سي حيث شغل عدة مناصب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قبل أن يتم تعيينه في المكتب الرئيسي العالمي «أمانة» لبنك اتش اس بي سي في دبي في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠١٣، تولى الفاضل / شمزاني مهمة تأسيس الأعمال المصرفية الإسلامية لبنك الخليج الأول والذي أصبح فيما بعد بنك أبوظبي الأول. وقد انضم الفاضل / شمزاني إلى بنك مسقط في مايو ٢٠١٩ كمدير عام - ميثاق للصيرفة الإسلامية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل وكذلك درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وإدارة الموارد البشرية من جامعة ميامي، فلوريدا.

نبذة عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لميثاق، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية (الهيئة):

فضيلة الشيخ / د. عبد الله بن مبارك العبري - رئيساً

الدكتور/ عبد الله العبري هو خبير استشاري بارز في الشريعة الإسلامية عمومًا، والاقتصاد الإسلامي والخدمات المصرفية خاصة. كان أستاذًا في جامعات عدة، منها جامعة السلطان قابوس وجامعة الشارقة وكلية الدراسات الشرعية بمسقط. د. العبري محامي معتمد لدى المحكمة العليا بسلطنة عمان، وعضو في مجلس إدارة نقابة المحامين العمانيين. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصرفية الإسلامية من جامعة اليرموك في الأردن (٢٠٠٩)، وماجستير في أصول الفقه من جامعة آل البيت بالأردن (٢٠٠٢)، وبكالوريوس في الشريعة من كلية العلوم الشرعية في عمان (١٩٩٦). ومنذ عام ٢٠١٨ حتى الآن، تم انتخابه نائبًا لرئيس مجلس الأمناء في كلية البريمي الجامعية في سلطنة عُمان. ويظهر غالبًا على المنصات العلمية القانونية والشرعية محليًا وعالميًا.

فضيلة الشيخ/ أ.د. محمد أكرم بن لادن - نائب الرئيس:

فضيلة الداتوك/ أ.د. لالدين هو مستشار شرعي رائد وعالم بارز في الصيرفة الإسلامية والتمويل وسوق رأس المال في جميع أنحاء العالم. فضيلته عضو بهيئات الرقابة الشرعية لكل من: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين، وHSBC للتأمين في سنغافورة، ومصرف الطاقة الأول في البحرين، وبنك Negara في ماليزيا، والسوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) في البحرين، وبنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة، ومجلس الخبراء الاستشاري المعني باللوائح المالية في البنك المركزي النيجيري، وغيرها. وهو المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)، وأستاذ في المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي (INCEIF). وكان فضيلته أستاذاً مساعداً في الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (IIUM)، وأستاذاً مساعداً زائراً في جامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة. حصل على الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة إدنبرة في اسكتلندا بالمملكة المتحدة (1990)، وبكالوريوس في الفقه والتشريع الإسلامي من الجامعة الأردنية بالمملكة الأردنية الهاشمية (1989).

فضيلة الشيخ/ أ.د. عبد العزيز خليفة القصار - عضواً:

الأستاذ الدكتور/ القصار هو مستشار شرعي ذائع الصيت عالمياً ورائد في مجال الصيرفة، والتمويل الإسلامي، والإشراف، والتدريس. وهو عضو في هيئة الرقابة الشرعية (SSB) في عدد من البنوك منها: بنك بوبيان في الكويت، وبنك الكويت الدولي في الكويت، وبنك لندن والشرق الأوسط (BLME) في لندن بالمملكة المتحدة، والهلل للخدمات المصرفية الإسلامية، النافذة الإسلامية للبنك الأهلي المتحد في البحرين، وبيت التمويل الخليجي في البحرين، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. كان د. القصار أستاذاً في كلية الشريعة قسم الفقه المقارن وسياسة الشريعة في جامعة الكويت، ومساعد عميد الكلية نفسها. وفي عام 1997 حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر.

فضيلة الشيخ/ د. أحمد رفاعي محمد - عضواً:

د. أحمد رفاعي أحد العلماء البارزين في ساحة الفقه الإسلامي، وله حضور واضح في مجال توحيد معايير قطاع التمويل الإسلامي. يشغل حالياً منصب رئيس قسم الامتثال الشرعي لدى السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) بالبحرين منذ ما يقرب من 14 عاماً. عمل فضيلته عضواً لهيئة الرقابة الشرعية ببنك أبو ظبي الأول (FAB) بالإمارات، واستشاري شرعي لشركة Crescent Financing Company في هاميلتون، نيوزيلندا. حصل الدكتور رفاعي على شهادة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية: المعاملات الإسلامية والتأمين الإسلامي، من جامعة مالايا بماليزيا (2006). قبل ذلك، حصل على ماجستير في الشريعة الإسلامية من الجامعة نفسها، وعلى شهادة البكالوريوس في الشريعة، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية.

فضيلة الشيخ/ وليد بن سليمان القرني - عضواً:

فضيلة الشيخ/ وليد القرني عالم بارز في مجال الفقه الإسلامي في سلطنة عمان، وينشط حالياً في مجال التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية والتأمين التكافلي. منذ عام 2013م، يعمل فضيلته كأمين للفتوى بمكتب الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عُمان، كما أنه كان يشغل منصب عضو في هيئة الرقابة الشرعية بشركة «عمان للتكافل» العمانية منذ تأسيسها حتى مارس 2022م، وعضو في «مكتب المراجعة الشرعية» بالبحرين. حصل الشيخ/ القرني على شهادة البكالوريوس في الشريعة من المعهد الشرعي بالسلطنة، وعلى «شهادة المراقب والمدقق الشرعي» من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.

الجدول:

جدول رقم (1): تشكيل مجلس الإدارة وتصنيف العضوية وحضور الأعضاء لإجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له وبدل الحضور (2023م):

تفاصيل مجلس الإدارة والإجتماعات التي عقدت خلال عام 2023م وحضور كل عضو على النحو الموضح أدناه:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات الملحق رقم (3) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة ويغطي الجدول البند (1-2) تشكيل وتصنيف أعضاء مجلس الإدارة، والبند (2-2) إجتماعات مجلس الإدارة وتواريخها) والبند (3-3) إجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والحضور خلال السنة) والبند (0-5) المكافآت والأتعاب):

اسم عضو مجلس الإدارة	الموقع بالمجلس والعضوية في اللجان التابعة عن المجلس	حضور اجتماعات مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة الترشيحات التابعة عن مجلس الإدارة	صفة العضوية بالمجلس	بدل اجتماعات حضور
الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة.	٩	ليس عضواً	ليس عضواً	٣	مستقل / غير تنفيذي / من غير المساهمين	١٠,٠٠٠/-
الشيخ / أحمد بن حمد السعدي	نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو في لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.	٩	ليس عضواً	٤	ليس عضواً	غير مستقل / غير تنفيذي / من غير المساهمين	١٠,٠٠٠/-
الفاضل / ناصر بن محمد الحارثي	عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	٨	0	ليس عضواً	ليس عضواً	مستقل / غير تنفيذي	٩,٩٠٠/-
الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي	عضو مجلس الإدارة وعضو في لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.	٩	٦	ليس عضواً	ليس عضواً	غير مستقل / غير تنفيذي / مساهم بصفته الشخصية.	١٠,٠٠٠/-
الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني	عضو مجلس الإدارة وعضو في لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.	٧	ليس عضواً	٤	ليس عضواً	مستقل / غير تنفيذي / من غير المساهمين	٨,٠٧٥/-
الفاضل / خالد ناصر الشامسي	عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وعضو لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة	٩	ليس عضواً	٤	٣	غير مستقل * / غير تنفيذي / من غير المساهمين.	١٠,٠٠٠/-
الفاضل / سوندر جورج	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وعضو في لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة.	٩	ليس عضواً	٤	٣	مستقل ** / غير تنفيذي / من غير المساهمين	١٠,٠٠٠/-
د. سيف بن سالم الحارثي	عضو مجلس الإدارة وعضو بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	٩	٦	ليس عضواً	ليس عضواً	مستقل / غير تنفيذي / مساهم بصفته الشخصية	١٠,٠٠٠/-
د. فيصل بن عبد الله الفارسي	عضو في مجلس الإدارة، وعضو في لجنة التدقيق التابعة للمجلس	٩	٦	ليس عضواً	ليس عضواً	مستقل / غير تنفيذي / غير مساهم	١٠,٠٠٠/-
إجمالي المبلغ المدفوع كبدل حضور أعضاء مجلس الإدارة							
							٨٧,٩٧٥

(*) منذ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣م أصبح مستقلاً.

(**) منذ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣م أصبح غير مستقل.

الجدول رقم (٢): حضور أعضاء مجلس إدارة البنك في إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (٢-٢) من الملحق رقم ٣ من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة حول حضور أعضاء مجلس إدارة البنك في إجتماع الجمعية العامة المنعقدة في ٢٢ مارس ٢٠٢٣م:

الرقم	العضو الحاضر في إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية
١	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني
٢	الشيخ / أحمد بن حمد السعدي
٣	الفاضل / ناصر بن محمد الحارثي
٤	الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي
٥	الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني
٦	الفاضل / خالد بن ناصر الشامسي
٧	الفاضل / سوندر جورج
٨	الدكتور / سيف بن سالم الحارثي
٩	الدكتور / فيصل بن عبد الله الفارسي

الجدول رقم (٣): تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له (٢٠٢٣م):

بلغ العدد الإجمالي لإجتماعات المجلس في الفترة من ١ يناير ٢٠٢٣م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م تسعة إجتماعات. الحد الأقصى للمدة التي تفصل بين أي إجتماعين لم تتجاوز أربعة أشهر متتالية، وذلك وفقاً للبند ١٠ (ب) من المبدأ الثاني من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م)، ولقد كانت تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وهي لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والتعويضات خلال عام ٢٠٢٣م مبينة بالجدول أدناه:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (٤-٢) من الملحق رقم ٣ من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة حول تنظيم الإجتماعات لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وحضورها خلال ٢٠٢٣م.

الرقم	تواريخ إجتماعات مجلس الإدارة	تواريخ إجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	تواريخ إجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	تواريخ إجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة
١	٢٤ يناير ٢٠٢٣م	٢٤ يناير ٢٠٢٣م	٣٠ أبريل ٢٠٢٣م	٢٤ يناير ٢٠٢٣م
٢	١٧ أبريل ٢٠٢٣م	٣٠ أبريل ٢٠٢٣م	٢٤ يوليو ٢٠٢٣م	١٤ يونيو ٢٠٢٣م
٣	٣٠ أبريل ٢٠٢٣م	٢٤ يوليو ٢٠٢٣م	١٢ سبتمبر ٢٠٢٣م	٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣م
٤	١٤ يونيو ٢٠٢٣م	١٢ سبتمبر ٢٠٢٣م	١٢ ديسمبر ٢٠٢٣م	
٥	٢٤ يوليو ٢٠٢٣م	٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣م		
٦	١٢ سبتمبر ٢٠٢٣م	١٢ ديسمبر ٢٠٢٣م		
٧	١٣ سبتمبر ٢٠٢٣م			
٨	٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣م			
٩	١٢ ديسمبر ٢٠٢٣م			

الجدول رقم (٤): رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (٢-٣) عدد مجالس الإدارة الأخرى أو لجان المجلس التي يكون فيها عضو مجلس الإدارة عضواً أو رئيساً) من الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة:

١- الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	رئيس مجلس الإدارة
٢	العمانية للخدمات المالية "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
٣	شركة ظفار للأغذية والاستثمار "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
٤	شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار «ش.م.ع.ع»	رئيس مجلس الإدارة

٢- الشيخ / أحمد بن حمد السعدي:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	نائب رئيس مجلس الإدارة

٣- الفاضل / ناصر بن محمد الحارثي:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
٢	شركة عمان للاستثمار والتمويل "ش.م.ع.ع"	رئيس مجلس الإدارة
٣	شركة ظفار للأغذية والاستثمار "ش.م.ع.ع"	رئيس مجلس الإدارة
٤	شركة ظفار للتأمين "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس إدارة

٤- الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
٢	شركة عمان كلورين "ش.م.ع.ع"	رئيس مجلس الإدارة

٥- الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
٢	شركة ظفار للأغذية والاستثمار "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
٣	شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة

٦- الفاضل / خالد بن ناصر الشامسي:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس إدارة

٧- الفاضل / سوندر جورج:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس إدارة

٨- الدكتور / سيف بن سالم الحارثي

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس إدارة
٢	شركة المها لتسويق المنتجات النفطية ش.م.ع.ع	رئيس مجلس الإدارة

٩- الدكتور / فيصل بن عبد الله الفارسي

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
١	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس إدارة
٢	شركة أوريدو عمان "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس إدارة

الجدول ٥: الأعضاء ورؤساء اللجان التابعة للمجلس:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (٣-٢) من الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة حول لجان مجلس الإدارة وتشكيلها وأسماء أعضائها ورؤسائها:

أعضاء لجنة التدقيق:

الرقم	الاسم	الصفة في اللجنة التابعة للمجلس
١	الفاضل / ناصر بن محمد الحارثي	رئيس لجنة التدقيق
٢	الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي	عضواً
٣	الدكتور / سيف بن سالم الحارثي	عضواً
٤	الدكتور / فيصل بن عبد الله الفارسي	عضواً

أعضاء لجنة المخاطر:

الرقم	الاسم	الصفة في اللجنة التابعة عن المجلس
١	الفاضل / خالد ناصر الشامسي	رئيس لجنة المخاطر
٢	الشيخ / أحمد بن حمد السعدي	عضواً
٣	الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني	عضواً
٤	الفاضل / سوندر جورج	عضواً

أعضاء لجنة الترشيحات والتعويضات:

الرقم	الاسم	المنصب في اللجنة التابعة عن المجلس
١	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني	رئيس لجنة الترشيحات والتعويضات
٣	الفاضل / سوندر جورج	عضواً
٤	الفاضل / خالد ناصر الشامسي	عضواً

تأكيد الامتثال وفقاً للبند (٦) من الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة:

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، تقاضى مجلس إدارة البنك بدل حضور جلسات بقيمة -/ ٨٧,٩٧٥ ريال عماني لعام (٢٠٢٣م) لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة.

تم إصدار هذا التأكيد وفقاً للبند (٦) من الملحق رقم (٣) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة.

الجدول رقم (٦)

أسعار الأسهم الشهرية الخاصة بأسهم البنك في سوق مسقط للأوراق المالية ومؤشرات أسهم القطاع المصرفي بسوق مسقط للأوراق المالية.

(تتوفر المعلومات أدناه لدى وكالات الأنباء وهي معلومات تم نشرها سابقاً ويتم إدراجها هنا كجزء من متطلبات ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة حسبما تمت الإشارة إليه أعلاه وهي لا تعتبر عرضاً لشراء أسهم البنك):

أسعار أسهم بنك مسقط

الشهر	الأعلى	الأدنى	إغلاق المؤشر
يناير ٢٠٢٣م	٠,٢٨٢	٠,٢٧٠	٠,٢٧٦
فبراير ٢٠٢٣م	٠,٢٩٢	٠,٢٧٦	٠,٢٩٢
مارس ٢٠٢٣م	٠,٢٩٢	٠,٢٦٩	٠,٢٧٥
أبريل ٢٠٢٣م	٠,٢٧٦	٠,٢٧٠	٠,٢٧٣
مايو ٢٠٢٣م	٠,٢٧٣	٠,٢٥٩	٠,٢٦٢
يونيو ٢٠٢٣م	٠,٢٧٨	٠,٢٦٢	٠,٢٧٦
يوليو ٢٠٢٣م	٠,٢٨٢	٠,٢٧٦	٠,٢٨٠
أغسطس ٢٠٢٣م	٠,٢٨٦	٠,٢٧٩	٠,٢٨٥
سبتمبر ٢٠٢٣م	٠,٢٨٦	٠,٢٧٧	٠,٢٧٨
أكتوبر ٢٠٢٣م	٠,٢٨٩	٠,٢٥٠	٠,٢٥٨
نوفمبر ٢٠٢٣م	٠,٢٨١	٠,٢٥٠	٠,٢٧٢
ديسمبر ٢٠٢٣م	٠,٢٧٥	٠,٢٦٠	٠,٢٦٤

المصدر: التقارير الشهرية لسوق مسقط للأوراق المالية

حركة المؤشر المالي خلال ٢٠٢٣م			
الأدنى	الأعلى	سعر الافتتاح	التاريخ
٧٥٣٩,٥٢٨	٧٦٣٤,٦٣٣	٧٦٢٨,٥٣٠	يناير ٢٠٢٣م
٧٥٨١,٣٧٣	٧٦٧١,٧٦٣	٧٥٨١,٣٧٣	فبراير ٢٠٢٣م
٧٧٤٤,٤٥٨	٧٧٨٦,٤٦٢	٧٧٦٦,٢٥٧	مارس ٢٠٢٣م
٧٥٩٦,٩٥٧	٧٦٨٠,٨٨٧	٧٦٧٧,٦٨٢	أبريل ٢٠٢٣م
٧٥٠٩,٨٦٧	٧٥٨٠,٨٦٤	٧٥٧١,٧٧١	مايو ٢٠٢٣م
٧٧٩٦,٦٨٥	٧٨٣٠,٩٦٧	٧٧٩٦,٦٨٥	يونيو ٢٠٢٣م
٧٧٧٦,١٣٤	٧٨٢٧,٣٤٨	٧٨١٢,٠٧٧	يوليو ٢٠٢٣م
٧٧٢١,٦٤١	٧٨٣١,٤٢٩	٧٧٥٢,٣٠٦	أغسطس ٢٠٢٣م
٧٥٨٩,٥٥٢	٧٦٨٨,٨٠٨	٧٦٢٨,٤٢١	سبتمبر ٢٠٢٣م
٧٤٠٢,٨١٥	٧٤١٨,٤٨٦	٧٤٠٨,٧٠٢	أكتوبر ٢٠٢٣م
٧٥٦١,٣٩٩	٧٦١٤,٠٦٧	٧٥٧٠,٥٦٦	نوفمبر ٢٠٢٣م
٧٣٠٢,٥٧٦	٧٤٤٧,٢٤١	٧٣١٤,٢٨٠	ديسمبر ٢٠٢٣م

المصدر: التقارير الشهرية لبورصة مسقط.

يقر مجلس إدارة البنك بما يلي:

- بأن المجلس يتحمل مسؤولية إعداد البيانات المالية حسب المعايير الدولية للتقارير المالية.
- بأن المجلس قد قام بمراجعة فعالية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، وأنه قد تقيّد بكافة الأنظمة واللوائح الداخلية خلال العام ٢٠٢٣م.
- بأنه ليس هناك أي وقائع قد تؤثر على قدرة المجلس على متابعة مهامه خلال السنة المالية المقبلة.

والله ولي التوفيق ...

أيمن بن حسن أمبوسعيد
أمين سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (٤) من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للمساهمين المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤ م

هاتف: ٥٥٩ ٥٠٤ ٢٢ ٩٦٨+
فاكس: ٨١٠ ٠٦٠ ٢٢ ٩٦٨+
muscat@om.ey.com
ey.com

س ت ١٢٢٤٠١٣
ش م ح/١٥/٢٠١٥. ش م أ/٩/٢٠١٥

إرنست و يونغ ش م م
صندوق بريد ١٧٥٠، روي ١١٢
مبنى لاند مارك، الطابق الخامس
مقابل مسجد الأمين
بوشر، مسقط
سلطنة عُمان
رقم البطاقة الضريبية : ٨٢١٨٣٢٠



تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي
بنك مسقط ش.م.ع.ع.

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك مسقط ش.م.ع.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (بشار إليها معاً بـ "المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، متضمنةً معلومات السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" (متضمنةً معايير الاستقلال الدولية) جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في سلطنة عُمان، لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة للأمور المذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد استوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذا الأمر. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمر أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي
بنك مسقط ش.م.ع.ع. (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

١) مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف ومديني التمويل الإسلامي للعملاء الخاضعة لمخاطر الائتمان

كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي	أمر التدقيق الرئيسي
<p>إن إجراءات تدقيقنا في هذا المجال تتضمن التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة لدى المجموعة القائمة على المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ومقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية ٩؛ • الحصول على فهم لتصميم واختبار فعالية التشغيل لضوابط الرقابة ذات الصلة على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك بناء النموذج والموافقة عليه، والرصد المستمر / المصادقة، وحوكمة النموذج ودقة الاحتساب. لقد تحققنا أيضاً من اكتمال ودقة البيانات المستخدمة ومعقولية افتراضات الإدارة؛ • تقييم الأحكام والتقديرات الرئيسية للمجموعة المتخذة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة ومشاركة المتخصصين للمساعدة في تقييم الأحكام والتقديرات المتعلقة باحتمالية التخلف عن السداد، ومتغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات الاسترداد؛ • بالنسبة لعينة من التعرض للمخاطر، قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم مدى ملاءمة التعرض للمخاطر عند التقصير، واحتمال التخلف عن السداد، والخسارة الناشئة من التقصير (بما في ذلك قيم الضمانات المستخدمة) في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة؛ • التعرف في الوقت المناسب على التعرض للمخاطر المنطوي على زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ومدى ملاءمة التصنيف المرحلي لدى المجموعة؛ • الإحالات التي اعتبرتها الإدارة في ضوء التوقعات الاقتصادية غير المؤكدة؛ و • احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. • التحقق من اكتمال القروض والسلف وأنشطة التمويل للعملاء (بما في ذلك خارج الميزانية العمومية) في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. لقد فهمنا السلامة النظرية واختبرنا السلامة الرياضية للنماذج؛ • التحقق من تناسق مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد مخصصات انخفاض القيمة؛ و • أخذنا في عين الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة والمتعلقة بانخفاض قيمة القروض والسلف وأنشطة التمويل للعملاء والأصول المالية الأخرى التي تخضع لمخاطر الائتمان كما هو مطلوب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩. 	<p>في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، سجلت المجموعة إجمالي القروض والسلف ومديني التمويل الإسلامي للعملاء بمبلغ ١٠,٤٤٢ مليون ريال عماني و ٥٦٥ مليون ريال عماني لمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.</p> <p>تشمل المجالات الرئيسية لإصدار الأحكام:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الافتراضات المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية والتي قد تظل غير مؤكدة. • تحديد التعرض للمخاطر في ظل تدهور كبير في جودة الائتمان. • الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وغيرها. • الحاجة إلى تطبيق إحالات إضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. <p>نظراً للطبيعة التقديرية المتأصلة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة عن القروض والسلف ومديني التمويل الإسلامي، فقد أخذنا في الاعتبار مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف ومديني التمويل الإسلامي للعملاء كأمر تدقيق رئيسي.</p> <p>إن السياسات المحاسبية المتعلقة بتقدير مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف ومديني التمويل الإسلامي للعملاء والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاحات المتعلقة بانخفاض قيمة القروض والسلف ومديني التمويل الإسلامي للعملاء مبينة في الإفصاحات ٦-٣ و ٤ و (أ) و ٤١-٢ و ٤٣ حول البيانات المالية الموحدة.</p>

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي
بنك مسقط ش.م.ع.ع. (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٣

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٣، بخلاف البيانات المالية الموحدة وتقريرنا كمدقق حسابات بشأنها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠٢٣ بعد تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة الشركات
- المناقشة والتحليل الخاص بالإدارة
- البيانات المالية لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية
- تقرير بازل ٢ حول الركيزة ٣ وبازل ٣ للمجموعة
- تقرير بازل ٢ حول الركيزة ٣ وبازل ٣ لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيد في هذا الشأن.

ارتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك متى يبدو أنه تشويهاً أخطاء جوهرياً.

في حال أن نستنتج، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه، بأن هناك أخطاء جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا ذلك رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير حوله في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة ولجنة التدقيق عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وإعدادها وفقاً للمتطلبات السارية لقانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي تقوم بتحديد الإدارة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرياً، سواء نتيجة لاختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الاستمرارية للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي إما تصفية المجموعة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديها بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.



نبني عالماً
أفضل للعمل

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي
بنك مسقط ش.م.ع.ع. (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسئوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هي أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التثويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تتوقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال مسؤولين وحدنا عن رأي التدقيق الخاص بنا.

نتواصل مع لجنة التدقيق فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى لجنة التدقيق بياناً بأننا قد امتثلنا لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الاستقلال، والتواصل معها حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، تم اتخاذ إجراءات للقضاء على التهديدات أو تطبيق التدابير.

من خلال الأمور التي تم التواصل بشأنها مع لجنة التدقيق، نحدد تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدقق الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة تحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمراً لا ينبغي أن يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول التوقع بأن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي
بنك مسقط ش.م.ع.ع. (تابع)

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
نفيد بأن البيانات المالية الموحدة تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩، والهيئة
العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

 **Ernst & Young**

امتياز إبراهيم
مسقط

٢٨ فبراير ٢٠٢٤



بنك مسقط ش.م.ع.ع.
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٨٨٣,٠٦٠	٧٧٢,٣٤٠
٦٤١,٤٨٠	٨٦٩,٧٠٤
٧,٩٦٧,٤٧٠	٨,٣٥٠,٠٨٠
١,٤٤٩,٤٢٤	١,٥٢٧,٠٣٠
١,٥٧١,٩٨٤	١,٨٦٦,٩٥٥
٨,٧٩٥	٨,٨٨٩
١٨٥,٤٦٥	٢٠١,٠٧٣
٦٨,٣٠٤	٧٧,٣٠٠
<u>١٢,٧٧٥,٩٨٢</u>	<u>١٣,٦٧٣,٣٧١</u>
١,٠٠٤,١٠٦	١,١٠٠,٠٨٩
٧,٤٠٩,٩٦٧	٨,١٧٠,٠٧٥
١,٢٣٦,٨٥٤	١,٢٦٧,٧١٧
٤٥,٨٧٦	٤٥,٨٦٩
٣٩٠,٣٧٦	١٩٥,١٣٩
٤٠٠,٩٧٣	٤٧٧,٩٩٨
٥٥,٧٠٦	٦١,٦٢٩
<u>١٠,٥٤٣,٨٥٨</u>	<u>١١,٣١٨,٥١٦</u>
٧٥٠,٦٤٠	٧٥٠,٦٤٠
١٥٦,٢١٥	١٥٦,٢١٥
٤١٠,٢٥٨	٤١٠,٢٥٨
١٣٩,٢٢٩	١٦٠,٤٧٤
٤,٩٠٤	٤,٩٠٤
(٥٨٧)	٤١,٨٢٥
(٣,٨٨١)	(٣,٦٤٢)
-	٣,٢٥٤
٢,٣٣٠	٢,١٣٦
<u>٢٦٧,٦٩٦</u>	<u>٣٢٣,٤٧١</u>
١,٧٢٦,٨٠٤	١,٨٤٩,٥٣٥
٥٠٥,٣٢٠	٥٠٥,٣٢٠
<u>٢,٢٣٢,١٢٤</u>	<u>٢,٣٥٤,٨٥٥</u>
<u>١٢,٧٧٥,٩٨٢</u>	<u>١٣,٦٧٣,٣٧١</u>
<u>٠,٢٣٠</u>	<u>٠,٢٤٦</u>
<u>١,٦٣٠,٠٦٤</u>	<u>١,٦٦٩,٥٨٣</u>

الأصول

نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
مبالغ مستحقة من البنوك
قروض وسلف
مديونيات تمويل إسلامي
استثمارات في أوراق مالية
استثمار في شركات زميلة
أصول أخرى
ممتلكات ومعدات وبرمجيات

إجمالي الأصول

الالتزامات وحقوق المساهمين

الالتزامات

ودائع من البنوك
ودائع العملاء
ودائع العملاء الإسلامية
صكوك
سندات يورو متوسطة الأجل
التزامات أخرى
ضرائب

إجمالي الالتزامات

حقوق المساهمين

حقوق المساهمين المنسوبة إلى مساهمي الشركة الأم

رأس المال
علاوة إصدار أسهم
احتياطي عام
احتياطي قانوني
احتياطي إعادة تقييم
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
احتياطي تحويل العملات الأجنبية
احتياطي تحوط التدفقات النقدية
احتياطي انخفاض القيمة / احتياطي القروض المعاد هيكلتها
أرباح محتجزة

إجمالي حقوق المساهمين المنسوبة إلى المساهمين

أوراق رأسمالية دائمة من الفئة ١

إجمالي حقوق المساهمين

إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

صافي الأصول للسهم الواحد
التزامات عرضية وارتباطات

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ريال عماني	ريال عماني
بالآلاف	بالآلاف
٤٦٨,٠٧٦	٥٦١,١٨٨
(١٦٦,٥٢٤)	(٢٢٣,٤٤١)
٣٠٠,٥٥٢	٣٣٧,٧٤٧
٨٥,٧٠٥	٩٧,٨٥٠
(٤٦,٤٠٢)	(٦٠,٧٧٥)
٣٩,٣٠٣	٣٧,٠٧٥
٣٤٤,٨٥٥	٣٧٤,٨٢٢
٩٢,١٨٠	٩٣,٠٤٥
٤٣,٠٠٣	٤٤,٩٥٤
٤٨٠,٠٣٨	٥١٢,٨٢١
(١٦٦,٣٤٨)	(١٧٦,٤٣٥)
(١٨,١٧٦)	(١٩,٩٥٤)
(١٨٤,٥٢٤)	(١٩٦,٣٨٩)
٩٢٧	٤٥٠
(٥٩,٩٤١)	(٦٤,٦٦٢)
(٢٤٣,٥٣٨)	(٢٦٠,٦٠١)
٢٣٦,٥٠٠	٢٥٢,٢٢٠
(٣٥,٧٤٧)	(٣٩,٧٧٤)
٢٠٠,٧٥٣	٢١٢,٤٤٦
(١,٣٨٣)	٢٣٩
(٤,٩٧٧)	٢,٩١٠
(٧٠)	(٦١)
-	٥,٣٣٣
-	(٢,٠٧٩)
(٦,٤٣٠)	٦,٣٤٢
١,٣٤١	٣٩,٦٤٠
١,٣٤١	٣٩,٦٤٠
(٥,٠٨٩)	٤٥,٩٨٢
١٩٥,٦٦٤	٢٥٨,٤٢٨
١٩٥,٦٦٤	٢٥٨,٤٢٨
٢٠٠,٧٥٣	٢١٢,٤٤٦
٠,٠٢٦ ريال عماني	٠,٠٢٥ ريال عماني

إيرادات الفوائد
مصروفات الفوائد
صافي إيرادات الفوائد
إيرادات من التمويل الإسلامي / الاستثمارات
توزيعات على المودعين
صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي
إيرادات عمولات ورسوم (بالصافي)
إيرادات التشغيل الأخرى
إيرادات التشغيل
مصروفات التشغيل
مصروفات التشغيل الأخرى
استهلاك

حصة في نتائج شركات زميلة
صافي خسائر انخفاض القيمة للأصول المالية

الربح قبل الضريبة
مصروفات الضريبة
ربح العام

الدخل / (المصروف) الشامل الآخر

صافي الدخل / (المصروف) الشامل الآخر الذي سيعاد تصنيفه إلى الربح أو الخسارة في فترات لاحقة، بعد خصم الضرائب:
تحويل صافي الاستثمارات في عمليات أجنبية
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
حصة في المصروفات الشاملة الأخرى لشركات زميلة
الجزء الفعال من التحوط
أرباح من تحوط معاد إدراجها إلى الأرباح أو الخسائر

صافي الدخل الشامل الآخر الذي لن يعاد تصنيفه إلى الربح أو الخسارة في فترات لاحقة، بعد خصم الضرائب:
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الدخل / (المصروف) الشامل الآخر للعام
إجمالي الدخل الشامل للعام
إجمالي الدخل الشامل المنسوب إلى:
مساهمي الشركة الأم
الربح المنسوب إلى:
مساهمي الشركة الأم
ربحية السهم الواحد:
الأساسية والمعدّلة

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المنسوبة إلى مساهمي الشركة الأم					٢٠٢٣
احتياطي إعادة التقييم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	علاوة إصدار أسهم	رأس المال	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٤,٩٠٤	١٣٩,٢٢٩	٤١٠,٢٥٨	١٥٦,٢١٥	٧٥٠,٦٤٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
-	-	-	-	-	ربح العام
-	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
-	-	-	-	-	تحويل ضمن حقوق المساهمين نتيجة استبعاد الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	٢١,٢٤٥	-	-	-	تحويل إلى احتياطي قانوني
-	-	-	-	-	تحويل من احتياطي القروض المعاد هيكلتها إلى الأرباح المحتجزة
-	-	-	-	-	فوائد على أوراق رأسمالية دائمة من الفئة ١
٤,٩٠٤	١٦٠,٤٧٤	٤١٠,٢٥٨	١٥٦,٢١٥	٧٥٠,٦٤٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

احتياطي التدفقات النقدية	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	احتياطي انخفاض القيمة / احتياطي القروض المعاد هيكلتها	أرباح محتجزة	الإجمالي	أوراق رأسمالية دائمة من الفئة 1	الإجمالي
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
-	(٥٨٧)	(٣,٨٨١)	٢,٣٣٠	٢٦٧,٦٩٦	١,٧٢٦,٨٠٤	٥٠٥,٣٢٠	٢,٢٣٢,١٢٤
-	-	-	-	٢١٢,٤٤٦	٢١٢,٤٤٦	-	٢١٢,٤٤٦
٣,٢٥٤	٤٢,٤٨٩	٢٣٩	-	-	٤٥,٩٨٢	-	٤٥,٩٨٢
٣,٢٥٤	٤٢,٤٨٩	٢٣٩	-	٢١٢,٤٤٦	٢٥٨,٤٢٨	-	٢٥٨,٤٢٨
-	(٧٧)	-	-	٧٧	-	-	-
-	-	-	-	(١١٢,٥٩٦)	(١١٢,٥٩٦)	-	(١١٢,٥٩٦)
-	-	-	-	(٢١,٢٤٥)	-	-	-
-	-	-	(١٩٤)	١٩٤	-	-	-
-	-	-	-	(٢٣,١٠١)	(٢٣,١٠١)	-	(٢٣,١٠١)
٣,٢٥٤	٤١,٨٢٥	(٣,٦٤٢)	٢,١٣٦	٣٢٣,٤٧١	١,٨٤٩,٥٣٥	٥٠٥,٣٢٠	٢,٣٥٤,٨٥٥

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المنسوبة إلى مساهمي الشركة الأم					٢٠٢٢
احتياطي إعادة التقييم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	علاوة إصدار أسهم	رأس المال	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٤,٩٠٤	١١٩,١٤٩	٤١٠,٢٥٨	٥٣١,٥٣٥	٣٥٧,٤٤٨	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
-	-	-	-	-	ربح العام
-	-	-	-	-	المصرف الشامل الآخر
-	-	-	-	-	إجمالي (المصرف)/ الدخل الشامل
-	-	-	-	-	تحويل ضمن حقوق المساهمين عند استبعاد الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	-	-	(٣٧٥,٣٢٠)	٣٩٣,١٩٢	إصدار أسهم مجانية
-	-	-	-	-	إصدار سندات دائمة
-	٢٠,٠٨٠	-	-	-	تحويل إلى احتياطي قانوني
-	-	-	-	-	تحويل من احتياطي الفروض المعاد هيكلتها إلى الأرباح المحتجزة
-	-	-	-	-	فوائد على أوراق رأسمالية دائمة من الفئة ١
٤,٩٠٤	١٣٩,٢٢٩	٤١٠,٢٥٨	١٥٦,٢١٥	٧٥٠,٦٤٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	احتياطي انخفاض القيمة / احتياطي القروض المعاد هيكلتها	أرباح محتجزة	الإجمالي	أوراق رأسمالية دائمة من الفئة ١	الإجمالي
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٢,٨٥٥	(٢,٤٩٨)	٢,٣٤٦	٥٩٤,٨٤٧	٢,٠٢٠,٨٤٤	١٣٠,٠٠٠	٢,١٥٠,٨٤٤
-	-	-	٢٠٠,٧٥٣	٢٠٠,٧٥٣	-	٢٠٠,٧٥٣
(٣,٧٠٦)	(١,٣٨٣)	-	-	(٥,٠٨٩)	-	(٥,٠٨٩)
(٣,٧٠٦)	(١,٣٨٣)	-	٢٠٠,٧٥٣	١٩٥,٦٦٤	-	١٩٥,٦٦٤
٢٦٤	-	-	(٢٦٤)	-	-	-
-	-	-	(١٠٧,٢٣٤)	(١٠٧,٢٣٤)	-	(١٠٧,٢٣٤)
-	-	-	(١٧,٨٧٢)	-	-	-
-	-	-	(٣٧٥,٣٢٠)	(٣٧٥,٣٢٠)	٣٧٥,٣٢٠	-
-	-	-	(٢٠,٠٨٠)	-	-	-
-	-	(١٦)	١٦	-	-	-
-	-	-	(٧,١٥٠)	(٧,١٥٠)	-	(٧,١٥٠)
(٥٨٧)	(٣,٨٨١)	٢,٣٣٠	٢٦٧,٦٩٦	١,٧٢٦,٨٠٤	٥٠٥,٣٢٠	٢,٢٣٢,١٢٤

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ريال عماني	ريال عماني	
بالآلاف	بالآلاف	
٢٣٦,٥٠٠	٢٥٢,٢٢٠	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		ربح العام قبل الضرائب
		تسويات ل:
١٨,١٧٦	١٩,٩٥٤	استهلاك
٥٩,٩٤١	٦٤,٦٦٢	صافي خسائر انخفاض قيمة الأصول المالية
(٩٢٧)	(٤٥٠)	حصة في نتائج شركات زميلة
١٠٨	-	خسارة من استبعاد حصص متبقية في شركة زميلة
٤	١	خسارة من بيع ممتلكات ومعدات
(٩,٢٧١)	(١,٠٢١)	أرباح من بيع استثمارات
(٥,٥٤٩)	(٧,٣٣٧)	إيرادات توزيعات أرباح
٢٩٨,٩٨٢	٣٢٨,٠٢٩	ربح التشغيل قبل تغيرات رأس المال العامل
(٦٠,٣٩٦)	٦٦,٢٣٨	مبالغ مستحقة من البنوك
(١٩٣,٣٧٤)	(٤١٥,٧٩٣)	قروض وسلف
(١٠٢,٦٢٤)	(٩٣,٠٣٠)	مديونيات تمويل إسلامي
(١٠,٧٢٨)	(٢٢,٤١٦)	أصول أخرى
٣٧٠,٨٠٧	٩٥,٩٨٣	ودائع من البنوك
(١٩٤,٠٨٤)	٧٦٠,١٠٨	ودائع العملاء
٦٦,٢٩٩	٣٠,٨٦٣	ودائع العملاء الإسلامية
١١,٦٠٤	٥١,٤٧٦	التزامات أخرى
١٨٦,٤٨٦	٨٠١,٤٥٨	النقد من العمليات
(٣٢,٥٢١)	(٣٣,٦٤٣)	ضرائب دخل مدفوعة
١٥٣,٩٦٥	٧٦٧,٨١٥	صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(١,٩٥٧)	-	شراء حصة إضافية في شركة زميلة
١,٩٥٠	-	متحصلات من بيع الحصة المتبقية في شركة زميلة
٢٢٧	٢٩٥	توزيعات أرباح من شركة زميلة
٥,٢٠٠	٧,٣٨٥	إيرادات توزيعات أرباح
(١٤٠,٦٢٦)	(٣٢١,٦٧٥)	شراء استثمارات
٦٩,٩٩٦	٩٥,٣٨٧	متحصلات من استثمارات
(٩,٠٦٢)	(٢١,٨٧٥)	شراء ممتلكات ومعدات
-	٣	متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(٧٤,٢٧٢)	(٢٤٠,٤٨٠)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(١٠٧,٢٣٤)	(١١٢,٥٩٦)	توزيعات أرباح مدفوعة
(٧,١٥٠)	(٢٣,١٠١)	فوائد على أوراق رأسمالية دائمة من الفئة ١
-	(١٩٢,٥٠٠)	سداد سندات متوسطة الأجل باليورو
(٤٤,٦٠٨)	-	سداد صكوك
(١٥٨,٩٩٢)	(٣٢٨,١٩٧)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(٧٩,٢٩٩)	١٩٩,١٢٨	صافي التغير في النقد وما يماثل النقد
١,٣٩٥,٤٥٠	١,٣١٦,١٥١	النقد وما يماثل النقد في ١ يناير
١,٣١٦,١٥١	١,٥١٥,٢٨٩	النقد وما يماثل النقد في ٣١ ديسمبر

بلغت الفوائد المستلمة ٦٥٢,٢٧٧ مليون ريال عماني (٢٠٢٢: ٥٩٠,٧٩٠ مليون ريال عماني) وبلغت الفوائد المدفوعة ٢٥٤,٣١٧ مليون ريال عماني (٢٠٢٢: ١٩٤,٢٤٢ مليون ريال عماني). تشكل هذه الفوائد جزءاً من التدفقات النقدية التشغيلية للبنك.

مرفق رقم (0) من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للمساهمين
المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير هيئة الرقابة الشرعية بميثاق إلى مساهمي بنك مسقط (ش.م.ع.ع.)
إلى الأفاضل/ مساهمي بنك مسقط (ش.م.ع.ع.) الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، أما بعد،

بموجب خطاب التعيين، نقدم التقرير التالي:

لقد قمنا بمراجعة السياسات، والاتفاقيات، والمنتجات، والخدمات، والأنشطة التي أبرمها أو زاولها ميثاق .
نافذة الصيرفة الإسلامية التابعة لبنك مسقط ("ميثاق"). خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م؛ كما قمنا
بالمراجعة الواجبة لإبداء الحكم الشرعي في مدى التزام ميثاق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والفتاوى
والقرارات والتوجيهات التي أصدرناها.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عقدنا العديد من الاجتماعات المباشرة والمداولات الإلكترونية خلال عام 2023م، قمنا
فيها بمراجعة العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات اللازمة لإبداء الأحكام الشرعية اللازمة
بخصوصها. كما تم من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إجراء فحص شرعي على أعمال ميثاق وعملياته
حسب الخطة السنوية المعتمدة للتدقيق الشرعي على مختلف إدارات ميثاق وفروعه.

علما أن مسؤولية ضمان مطابقة الأعمال المصرفية والتزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية تقع على إدارة
البنك؛ وتنعصر مسؤوليتنا في إبداء الحكم الشرعي بناءً على مراجعتنا لعمليات ميثاق وتقديم تقرير بشأنها
إليكم.

وقد تمت مراجعتنا، والتي اشتملت على الفحص المبني على عينات عشوائية، لكل صنف من أصناف المعاملات
والوثائق والإجراءات المعنية التي اعتمدها ميثاق.

وقمنا بتحديد خطة المراجعة للحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة
كافية للتحقق من أن ميثاق لم يخالف مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوانا وقراراتنا وتوجيهاتنا.

كما اطلعنا على القوائم والبيانات المالية لميثاق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م وناقشناها واعتمدناها.



MEETHAQ
للصيرفة الإسلامية
Islamic Banking

وفي رأينا:

- أولاً: أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها ميثاق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوانا وقراراتنا وتوجيهاتنا.
- ثانياً: أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار لدى ميثاق يتفق مع الأساس الذي اعتمدها طبقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوانا وقراراتنا وتوجيهاتنا؛
- ثالثاً: أن الإيرادات التي تحققت في ميثاق من مصادر أو بطرق مخالفة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية قُيدت لصالح حساب الخيرات للتخلص منها في وجوه الخير.
- رابعاً: حيث إن إدارة ميثاق غير مخولة بدفع الزكاة نيابة عن المساهمين، عليه تقع مسؤولية دفع زكاة المساهمين على عاتق المساهمين أنفسهم.

وفي الختام، نتقدم إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشكر والتقدير لحرصهم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، متمنين للمساهمين كل التوفيق، داعين الله لزيان ميثاق بكثير من الخيرات والبركات، ولهذا البلد الطيب بمزيد من التقدم والازدهار.

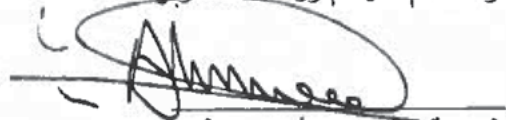
نسأل المولى سبحانه أن يمنحنا التوفيق والسداد لما فيه الخير والصلاح.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



فضيلة الشيخ / وليد بن سليمان القرى
عضو الهيئة



فضيلة الشيخ داتوك أ. د. / محمد أكرم بن لال الدين
نائب رئيس الهيئة



فضيلة الشيخ د. / أحمد الرفاعي
عضو الهيئة



فضيلة الشيخ أ. د. / عبد العزيز خليفة حمد القصار
عضو الهيئة



فضيلة الشيخ د. / عبد الله بن مبارك بن سيف العبري
رئيس الهيئة

16 رجب، 1445هـ / الموافق 28 يناير، 2024م

مسقط، سلطنة عمان

This Document is classified as Official Use



تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك مسقط ش.م.ع.ع. (يشار إلى بنك مسقط ش.م.ع.ع. بـ "البنك" وإلى نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية بـ "ميثاق")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيانات الدخل الشامل، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق المالكين ومصادر واستخدامات أموال الصندوق الخيري المتعلقة به للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة معلومات السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي لميثاق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ونتائج العمليات، وتدفقاتها النقدية، والتغيرات في حقوق المالكين ومصادر واستخدامات أموال الصندوق الخيري للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هي مطبقة من قبل البنك المركزي العماني ومتطلبات البنك المركزي العماني الأخرى المعمول بها.

ونفيد بأن ميثاق قد التزمت أيضاً بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي تحدده هيئة الرقابة الشرعية لميثاق خلال الفترة قيد التدقيق.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تم وصف مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بمزيد من التفصيل في قسم مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية في تقريرنا. نحن مستقلون عن ميثاق وفقاً لميثاق قواعد السلوك للمحاسبين والمدققين الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٣

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي، بخلاف البيانات المالية وتقريرنا كمدقق حسابات بشأنها. إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة واعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهرية. إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، بأن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا ما نرفع به تقرير في هذا الصدد.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق (تابع)

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن هذه البيانات المالية وتعهد ميثاق بالعمل وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية هي من مسؤولية مجلس إدارة البنك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعن الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقييم قدرة ميثاق على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يعتزم مجلس الإدارة القيام إما تصفية ميثاق أو وقف عملياتها، أو ليس أمامه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن التوقع بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هي أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إيداع رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية لميثاق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل مجلس الإدارة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس الاستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذي صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة ميثاق على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب لميثاق في أن تتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام، وهيكلي ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.
- نتواصل مع لجنة التدقيق فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.
- نقدم أيضاً إلى لجنة التدقيق بياناً بأننا قد امتثلنا لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الاستقلال، والتواصل معهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، تم اتخاذ إجراءات للقضاء على التهديدات أو تطبيق التدابير.



Ernst & Young

مسقط

٢٨ فبراير ٢٠٢٤

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
		الأصول
٤,١٢٩	٤,٣٤٧	النقدية
٦٩,٣٦٢	١٠٢,٠٨٢	أرصدة لدى البنك المركزي العماني
١,٤٣٥	١٦,٠٠٤	مستحق من البنوك
٨٤,٥٧٩	١٠٣,١٨٠	مرابحة ومديونيات أخرى
١,٠٣٧,٢٠٠	١,٠٢٩,٩٢٢	مشاركة
١٦٦,٧٥٣	١٩٧,٨٦٣	إجارة منتهية بالتملك
١٦٠,٨٩٢	١٩٦,٠٦٥	وكالة بالاستثمار
١٧٨,٣٦٦	١٧٣,٦٣٤	استثمارات
٢,٠٩٥	٢,١٥٣	ممتلكات ومعدات
١,٠١١	١,٧٤١	أصول أخرى
<u>١,٧٠٥,٨٢٢</u>	<u>١,٨٢٦,٩٩١</u>	إجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية لحملة حسابات الاستثمار وحقوق المالكين
		الالتزامات
٥٥,٨٣٢	٨٠,٠٨٣	مستحق إلى البنوك
١٣٨,٦٦٠	١٣٤,٥٦٠	حسابات جارية
٤٥,٨٧٦	٤٥,٨٦٩	صكوك
١٩,٢٠٩	٢٣,٤١٦	التزامات أخرى
<u>٢٥٩,٥٧٧</u>	<u>٢٨٣,٩٢٨</u>	إجمالي الالتزامات
<u>١,٢٣٦,٣٨٧</u>	<u>١,٣٢٤,٩٤٠</u>	حقوق الملكية لحملة حسابات الاستثمار
		حقوق المالكين
١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	رأس المال المخصص
٩٢,٥٨٣	١٠١,٧٧١	أرباح محتجزة
١٥٧	-	احتياطي انخفاض القيمة/ احتياطي التمويل المعاد هيكلته
(٢,٨٨٢)	(٣,٦٤٨)	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
<u>٢٠٩,٨٥٨</u>	<u>٢١٨,١٢٣</u>	إجمالي حقوق المالكين
<u>١,٧٠٥,٨٢٢</u>	<u>١,٨٢٦,٩٩١</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية لحملة حسابات الاستثمار وحقوق المالكين
<u>٣١,٢٣٧</u>	<u>٣٤,٨٦٧</u>	المطلوبات الطارئة والالتزامات

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٨٦,١٤٤	٩٧,٠٥٥
(٤٣,٨٩٤)	(٥٧,٣١٢)
٥,٨٥٧	٤,٢٩٣
(٣٨,٠٣٧)	(٥٣,٠١٩)
٤٨,١٠٧	٤٤,٠٣٦
(٣,٣٣٩)	(٢,٥٢٣)
(٤,٩٥٣)	(٣,٨٥٧)
٣٩,٨١٥	٣٧,٦٥٦
٣,٦٣٠	٤,٤١٧
٤٣,٤٤٥	٤٢,٠٧٣
(٧,٠٧٨)	(٧,١٥٥)
(١,٢٥٩)	(١,٠٢٣)
(١,٢٦٤)	(١,٢٥٠)
(٤,٦٦٢)	(٥,٤٠١)
(١٤,٢٦٣)	(١٤,٨٢٩)
٢٩,١٨٢	٢٧,٢٤٤
(١٥,٢٣٥)	(١٨,٨٩٤)
٦٠	٦٥٤
١,٤٢٨	١,٦٢٤
١٥,٤٣٥	١٠,٦٢٨
(٢,٣١٠)	(١,٥٩٧)
١٣,١٢٥	٩,٠٣١
(٦٠٦)	(٧٦٦)
(٦٠٦)	(٧٦٦)
١٢,٥١٩	٨,٢٦٥

الإيرادات

إيرادات من التمويلات الإسلامية والاستثمارات

العائد على حقوق الملكية لحملة حسابات الاستثمار قبل حصة ميثاق كمضارب
حصة ميثاق كمضارب

العائد على حقوق الملكية لحملة حسابات الاستثمار

حصة ميثاق من الإيرادات كمضارب وكرب مال
أرباح مدفوعة على الصكوك
صافي الربح على المستحق للبنوك

إيرادات أخرى

صافي إيرادات التشغيل

مصرفوات التشغيل

مصرفوات موظفين
تكاليف إشغال
استهلاك
مصرفوات إدارية

صافي الدخل قبل المخصصات والضريبة

انخفاض القيمة للخسائر الائتمانية
مبالغ مستردة من انخفاض قيمة الاستثمارات
مبالغ مستردة من مخصصات انخفاض القيمة

صافي الدخل قبل الضريبة

الضريبة

صافي الدخل للعام

الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر للعام البند الذي لن يتم إعادة تصنيفه إلى بيان الدخل

التغيرات في القيمة العادلة لأوراق مالية مقاسة من خلال حقوق الملكية
الخسارة الشاملة الأخرى للعام
إجمالي الدخل الشامل للعام

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢	٢٠٢٣	
ريال عماني	ريال عماني	
بالآلاف	بالآلاف	
١٥,٤٣٥	١٠,٦٢٨	أنشطة التشغيل
		صافي الدخل قبل الضريبة
		تسويات ل:
١,٢٦٤	١,٢٥٠	استهلاك
(٦٠)	(٦٥٤)	رد انخفاض قيمة الاستثمارات
١٥,٢٣٥	١٨,٨٩٤	انخفاض القيمة للخسائر الائتمانية
(١,٤٢٨)	(١,٦٢٤)	مبالغ مستردة من انخفاض القيمة للخسائر الائتمانية
(٤٩)	(٤٥)	ربح من بيع استثمارات
(٤٦٣)	(٥٣٥)	توزيعات أرباح مستلمة
(٩٧٧)	(٢٢٤)	احتياطي معادلة الأرباح
(١٣٧)	١٨	احتياطي مخاطر الاستثمار
٢٨,٨٢٠	٢٧,٧٠٨	أرباح التشغيل قبل التغيرات في أصول والتزامات التشغيل
		صافي التغيرات في أصول والتزامات التشغيل:
(٢٥,٤٨٣)	(١٩,٧٩٩)	مراوحة ومديونيات أخرى
(٤٧,٤٤٠)	٨,٦٨٣	مشاركة
(٣٠,٣٩٦)	(٤٥,٣٧٠)	إجارة منتهية بالتملك
٦٥٩	(٣٦,٥٤٢)	وكالة بالاستثمار
-	(٢٥)	مستحق من البنوك
(٩٨)	(٧٤١)	أصول أخرى
(٦,١٩٥)	(٤,١٠٠)	حسابات جارية
(٢٥,٤٤٢)	٢٤,٢٥١	مستحق لبنوك
(١,٨٥٢)	٩١	التزامات أخرى
(١٠٧,٤٢٧)	(٤٥,٨٤٤)	صافي النقد من/(المستخدم) في أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
٤٦٣	٥٤٦	توزيعات أرباح مستلمة
(٢١,١٧٦)	(٨,٦٦٠)	شراء استثمارات
٣٦٥	١٢,٥٦٠	متصلات من بيع استثمارات
٢٩٧	١٢٦	شراء الممتلكات والمعدات
(٢٠,٠٥١)	٤,٥٧٢	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
١٣٥,٦٩٨	٨٨,٧٥٩	حقوق الملكية لحملة حسابات الاستثمار
(٤٤,٦٠٨)	-	صكوك مستحقة خلال العام
٩١,٠٩٠	٨٨,٧٥٩	صافي النقد من أنشطة التمويل
(٣٦,٣٨٨)	٤٧,٤٨٧	صافي التغير في النقد وما يماثل النقد
١١١,٣١٤	٧٤,٩٢٦	النقد وما يماثل النقد في بداية العام
٧٤,٩٢٦	١٢٢,٤١٣	النقد وما يماثل النقد في نهاية العام
		يشتمل النقد وما يماثل النقد على:
٤,١٢٩	٤,٣٤٧	نقدية
٦٩,٣٦٢	١٠٢,٠٨٧	أرصدة لدى البنك المركزي العماني
١,٤٣٥	١٥,٩٧٩	مستحق من البنوك
٧٤,٩٢٦	١٢٢,٤١٣	

بلغت الأرباح المستلمة خلال العام ٩٢,٠٣١ مليون ريال عماني (٢٠٢٢: ٩١,٥٣١ مليون ريال عماني) وبلغت الأرباح المدفوعة ٥٠,٦٦٦ مليون ريال عماني (٢٠٢٢: ٣٦,١٧٨ مليون ريال عماني). وهذه المبالغ تشكل جزءًا من التدفقات النقدية التشغيلية لميثاق.

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
بيان التغيرات في حقوق المالكين
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

إجمالي حقوق المالكين	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	احتياطي التمويل المعاد هيكلته	الأرباح المحتجزة	رأس المال المخصص	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٢٠٩,٨٥٨	(٢,٨٨٢)	١٥٧	٩٢,٥٨٣	١٢٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
٩,٠٣١	-	-	٩,٠٣١	-	صافي الدخل للعام
(٧٦٦)	(٧٦٦)	-	-	-	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
-	-	(١٥٧)	١٥٧	-	المحول من احتياطي التمويل المعاد هيكلته
<u>٢١٨,١٢٣</u>	<u>(٣,٦٤٨)</u>	<u>-</u>	<u>١٠١,٧٧١</u>	<u>١٢٠,٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
١٩٧,٣٣٩	(٢,٢٧٦)	١٥٧	٧٩,٤٥٨	١٢٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
١٣,١٢٥	-	-	١٣,١٢٥	-	صافي الدخل للعام
(٦٠٦)	(٦٠٦)	-	-	-	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
<u>٢٠٩,٨٥٨</u>	<u>(٢,٨٨٢)</u>	<u>١٥٧</u>	<u>٩٢,٥٨٣</u>	<u>١٢٠,٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
بيان مصادر واستخدامات أموال الصندوق الخيري
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢	٢٠٢٣
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٣٨	٨
٢٨	٣٧
<u>٤</u>	<u>٥</u>
<u>٧٠</u>	<u>٥٠</u>
<u>(٦٢)</u>	<u>(٢٨)</u>
<u>(٦٢)</u>	<u>(٢٨)</u>
<u>٨</u>	<u>٢٢</u>

مصادر أموال الصندوق الخيري

أموال الصندوق الخيري في بداية العام

متحصلات من أموال خيرية ملتزم بها

تصفية توزيعات أرباح

إجمالي مصادر أموال الصندوق الخيري خلال العام

استخدامات أموال الصندوق الخيري

الموزع إلى منظمات خيرية

إجمالي استخدامات الأموال خلال العام

أموال الصندوق الخيري غير الموزعة في نهاية العام

مرفق رقم (٦) من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للمساهمين المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤م

الموافقة على بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنصرمة وتحديد مقدار البدل للسنة المالية القادمة

قانون الشركات التجارية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩م:

حددت المادة (١٩٧) من قانون الشركات التجارية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩م المكافآت السنوية وبدل حضور جلسات مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة. تقرأ المادة (١٩٧) كالتالي:

« تحدد الجمعية العامة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وبدل حضور الجلسات وفقاً للقواعد التي تبينها اللائحة. وعلى الشركة الإفصاح عما يحصل عليه الأعضاء من ميزات سواء بهذه الصفة أو بأي صفة كانت، وأن تتضمن البيانات المالية جميع ما تقاضاه كل عضو خلال السنة المالية بأي صفة.»

إلزاماً بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩م و لائحة الشركات المساهمة العامة ٢٠٢١/٢٧م فيما يتعلق وبدل حضور جلسات مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة ، فإن مجلس إدارة البنك يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين الموافقة على المقترحين التاليين:

أولاً: مقترح مقدم للجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين للموافقة على مبلغ -/٨٧,٩٧٥ ر.ع (سبعة وثمانون ألفاً وتسعمائة وخمسة وسبعون ريالاً عُمانياً) كبدل حضور جلسات لمجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه للعام ٢٠٢٣م:

تقاضى أعضاء مجلس إدارة البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بدل حضور جلسات لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ، وهي لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والتعويضات، بلغت في مجموعها -/٨٧,٩٧٥ ر.ع (سبعة وثمانون ألفاً وتسعمائة وخمسة وسبعون ريالاً عُمانياً). إن المبلغ المشار إليه قد تقاضاه أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للمادة المذكورة أعلاه. عليه، فإن مجلس إدارة البنك يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين الموافقة على بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ، حسبما ورد بهاليه.

ثانياً: مقترح مقدم للجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين للموافقة على مبلغ -/٩٠,٠٠٠ ر.ع (تسعون ألفاً ريالاً عمانياً) كبدل حضور جلسات مجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه للعام ٢٠٢٤م:

إستناداً إلى المادة (١٩٧) من قانون الشركات التجارية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩م، فإن مجلس إدارة البنك يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية الموافقة على بدل حضور جلسات مجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه للسنة المالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ، وذلك كالتالي:

التفاصيل	بدل حضور الجلسات المقترح لإجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات	بدل حضور الجلسات المقترح لإجتماعات لجنة المخاطر	بدل حضور الجلسات المقترح لإجتماعات لجنة التدقيق	بدل حضور الجلسات المقترح لمجلس الإدارة
رئيس مجلس الإدارة و رئيس لجنة الترشيحات والتعويضات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	١,٠٠٠/- ر.ع
نائب رئيس مجلس الإدارة	لا ينطبق	٤٠٠/- ر.ع	لا ينطبق	٩٥٠/- ر.ع
رئيس لجنة المخاطر	لا ينطبق	٥٠٠/- ر.ع	لا ينطبق	٩٢٥/- ر.ع
رئيس لجنة التدقيق	لا ينطبق	لا ينطبق	٥٠٠/- ر.ع	٩٢٥/- ر.ع
باقي أعضاء المجلس (وعدددهم ٥)	* ٤٠٠/- ر.ع (عضو)	* ٤٠٠/- ر.ع (عضو)	* ٤٠٠/- ر.ع (ثلاثة أعضاء)	٩٢٥/- ر.ع (للعضو) (خمسة أعضاء)

المقترح :

إن مجلس إدارة البنك يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين الموافقة على مبلغ -/٩٠,٠٠٠ ر.ع (تسعون ألف ريال عُماني) كبدل حضور جلسات لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه للسنة المالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

إذا ما إقتضت الحاجة إلى إنعقاد إجتماعات إضافية لمجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه بما يتجاوز المبلغ المقترح كبدل حضور جلسات والبالغ -/٩٠,٠٠٠ ر.ع (تسعون ألف ريال عُماني) ، فلن يتم دفع أي بدلات حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه للإجتماعات الإضافية، إلتزاماً بالحد الأقصى و البالغ -/٩٠,٠٠٠ ر.ع (تسعون ألف ريال عُماني) المشار إليه.

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيدي
أمين سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (٧) من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للمساهمين المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤م

دراسة مقترح توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ -/٣٠٠,٠٠٠ ر.ع (ثلاثمائة ألف
ريال عُماني) وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

وفقاً لأحكام المادة (١٩٧) من قانون الشركات التجارية رقم ٢٠١٩/١٨م ولائحة الشركات المساهمة العامة
٢٠٢١/٢٧م، فيما يتعلق بالمكافآت السنوية لأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة، فإن مجلس الإدارة
يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين الموافقة على مبلغ -/٣٠٠,٠٠٠ ر.ع (ثلاثمائة ألف ريال
عُماني) كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيدي
أمين سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (٨) من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للمساهمين المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤م

إقتراح تجديد عقود إيجار مواقع الفروع وأجهزة الصراف الآلي المملوكة لأطراف ذات العلاقة للأعوام (من أول يناير ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٨م)

وفقاً لمتطلبات الفقرة (٩) من المبدأ التاسع لميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م) ، فإن التعاملات غير الاعتيادية أو التي لا تدخل في سياق النشاط الاعتيادي مع الأطراف ذات العلاقة، كما تم تعريفها في الميثاق ، يجب أن تطرح على المساهمين لدراستها والموافقة عليها في إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية. فيما يلي تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي يطلب مجلس إدارة البنك من الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين دراستها والموافقة عليها:

الرقم	وصف الجهاز	مالك الجهاز	تاريخ بدء و إنتهاء عقد الجهاز		مدة عقد الإيجار	الإيجار بالريال العُماني		الطرف ذي علاقة بمجلس إدارة البنك
			من	إلى		شهري (ع.ر)	سنوي (ع.ر)	
١	فرع دوار العذبية (٣١٨)	معالي الشيخ / مستهيل بن أحمد المعشني	٢٠٢٤/١/١م	٢٠٢٨/١٢/٣١م	يجدد سنوياً رهناً بحاجة البنك	١٠٨٦٣/-	١٣٠٣٥٦/-	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس الإدارة الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني عضو
٢	فرع العوقدين (٤٠٦)	معالي الشيخ / مستهيل بن أحمد المعشني	٢٠٢٤/١/١م	٢٠٢٨/١٢/٣١م	يجدد سنوياً رهناً بحاجة البنك	٥٠٠٠/-	٦٠,٠٠٠/-	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس الإدارة الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني عضو
٣	جهاز الصراف الآلي رقم (١٤٠) الخط الاخضر (صلالة)	معالي الشيخ / مستهيل بن أحمد المعشني	٢٠٢٤/١/١م	٢٠٢٨/١٢/٣١م	يجدد سنوياً رهناً بحاجة البنك	١٠٠/-	١٢٠٠/-	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس الإدارة الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني عضو
٤	جهاز الصراف الآلي رقم محطة وقود المها - بوشر	معالي الشيخ / محمد بن احمد الحارثي	٢٠٢٤/١/١م	٢٠٢٨/١٢/٣١م	يجدد سنوياً رهناً بحاجة البنك	٣٠٠/-	٣٦٠٠/-	الشيخ / سعيد بن محمد بن احمد الحارثي عضو

ملاحظات عامة:

- (١) مواقع الفروع والأجهزة المذكورة أعلاه تم إستئجارها كونها مناسبة لأنشطة البنك وفي موقع مثالي.
- (٢) إن مبالغ الإيجارات الشهرية المتفق عليها مع البنك تنافسية و متوافقة مع الإيجارات السائدة في السوق.
- (٣) لقد تم عرض المعاملات أعلاه مع الأطراف ذات العلاقة على لجنة التدقيق في إجتماعها رقم (١) لسنة ٢٠٢٤م المنعقد بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٤م والتي قامت بمراجعة تلك المعاملات وفقاً لأحكام الفقرة (٧) من المبدأ التاسع لميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م) ، وقد أوصى مجلس إدارة البنك في إجتماعه رقم (١) لسنة ٢٠٢٤م المنعقد بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٤م بالموافقة على المعاملات المذكورة ، كما أوصى بعرضها على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين لدراستها والموافقة عليها.

إن المعاملات الواردة أعلاه معروضة على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين للنظر في الموافقة على تجديد عقود إيجار مواقع الفروع وأجهزة الصراف الآلي المشار إليهم من جهات ذات علاقة (من أول يناير ٢٠٢٤م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٨م) ، على أن يتم التجديد سنوياً وبذات القيمة الإيجارية، بالإضافة إلى أية زيادة وفقاً للقيمة السوقية السائدة ، رهنأً بحاجة البنك. إن المعاملات الواردة أعلاه معروضة على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين لدراستها والموافقة عليها وفقاً لمتطلبات الفقرة (٩) من المبدأ التاسع لميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة (يوليو ٢٠١٥م).

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيدى
أمين سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (٩) من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للمساهمين المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤م

قياس أداء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م



كي بي إم جي ش.م.م.
مبنى مكتبة الأطفال العامة
الطابق الرابع، شاطئ القرم
صندوق بريد: 641، رمز بريدي: 112
سلطنة عمان
رقم الهاتف : +968 24 749600 www.kpmg.com/om

سري وخاص

إلى السادة/ مساهمي بنك مسقط ش.م.ع.ع.
ص.ب 134 ، ر ب 112
روي ، سلطنة عمان.

إتش أم/ أر إيه / أم إتش/ أم بي / 815740423

14 فبراير 2024

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير عن تقييم أداء مجلس إدارة بنك مسقط للسنة المالية 2023م من قبل استشاري مستقل.

قام بنك مسقط (ش.م.ع.ع) بتعيين شركة كي بي إم جي لتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه للسنة المالية 2023م، وذلك بناء على موافقة الجمعية العامة السنوية المنعقدة في 22 مارس 2023م. وتضمن دورنا مراجعة سياسات حوكمة البنك ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ومحاضر الاجتماعات ، وغيرها من الوثائق الأخرى ذات الصلة. وقمنا أيضًا بتحليل الاستبيانات التي تم تقديمها والمعلومات المستمدة من تفاعلاتنا مع أعضاء مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، قمنا بمقارنة هياكل وسياسات وعمليات حوكمة الشركات في البنك مع أحكام ميثاق حوكمة الشركات (المشار إليه هنا باسم "الميثاق") الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.

عند إجراء التقييم، أخذنا في الاعتبار المعايير التالية التي تمت الموافقة عليها في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

- إظهار درجة عالية من النزاهة والاستقلالية في أداء واجبات أعضاء مجلس الإدارة؛
- إظهار الشفافية وتجنب تضارب المصالح.
- الامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها.
- الفصل بين أدوار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- التواصل مع مجلس الإدارة واستيفاء متطلبات الملحق (1) من الميثاق.
- دور مجلس الإدارة في ضمان إطار قوي لإدارة المخاطر وتنفيذه؛
- ممارسات المعاملات مع الأطراف ذات الصلة ومدى كفايتها؛ و
- مهام أمانة سر المجلس.

وباعتبارنا مستشارًا مستقلًا، يتمثل دورنا في تقييم فعالية الهياكل والسياسات والعمليات، واستخلاص الأفكار من مراجعتنا الشاملة لأداء مجلس الإدارة للعام 2023م. وقد قدمنا نتائج استبياناتنا، وإقترحنا توصيات تهدف إلى مواصلة التحسين لأداء مجلس الإدارة وأعضائه. وبناء على ذلك، وبالنظر إلى المعلومات المقدمة، ونتائج الاستبيانات والأفكار المستخلصة من مقابلة أعضاء المجلس، لوحظ ما يلي:

- يتوافق إطار الحوكمة في بنك مسقط مع الميثاق، مما يعكس هيكلًا مناسبًا لحجمه وتعقيده.
 - يقوم مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بإستيفاء متطلبات الميثاق في الأداء والمراقبة بشكل دائم.
 - تقوم سكرتارية مجلس إدارة البنك بشكل فعال بإستيفاء مسؤوليات الحوكمة المحورية، مما يساهم في ممارسات الحوكمة القوية.
 - يُظهر نهج البنك في الرقابة الإستراتيجية والتحسين المستمر، والذي يتجلى في خطة التدريب والتعاون والاستثمارات المالية، موقفًا استباقيًا للحوكمة؛ و
 - من خلال التمسك بالتزامه القوي بالنزاهة، يقوم بنك مسقط بتنفيذ ممارسات الحوكمة بشفافية، بهدف تعزيز ثقافة أخلاقية للبنك.
- لمزيد من التحسين في هيكل حوكمة البنك، نقترح تنفيذ الممارسات الجيدة التالية:
- يُنصح بإضافة إقرار استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وامتثالهم لمدونة الأخلاقيات الخاصة بالبنك إلى الإقرار السنوي للأعضاء.
 - بالإضافة إلى التقارير المستمرة التي تقدمها اللجنة إلى مجلس الإدارة، على لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة النظر في تقديم خطة لمبادراتها الرئيسية على أساس سنوي للمجلس.
 - يوصى بأن ينظر البنك في صياغة إجراءات تفصيلية فيما يخص عقد اجتماعات مجلس الإدارة عبر الإنترنت عند الضرورة، وإقرار القرارات عبر التمرير. ويتضمن ذلك ضرورة تحديد المواضيع التي لا يمكن إقرارها بالتمرير.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،







وحدة رقم: ٣١١، مرتفعات المطار، السيب، ص.ب: ١٣٤، روي، الرمز البريدي: ١١٢، مسقط، سلطنة عمان
مركز الاتصال: +٩٦٨ ٢٤٧٩٠٠٠٠ | الموقع الإلكتروني: bankmuscat.com